



بحث تكميلي لنيل درجة الماستر المهني في إدارة المشروعات
الصغيرة والمتوسطة بعنوان:

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج البطالة في تشاد

الهيئة الوطنية لترقية العمل (نموذج)

**L'impact des petites et moyennes entreprises
dans la lutte contre le chômage au Tchad**

OFFICE NATIONALE POUR LA PROMOTION DE L'EMPLOI (MODELE)

اشراف الدكتور:
علي محمد أحمد
Directeur de mémoire
Dr.ALI MAHAMAT AHMAT

اعداد الطالب:
خيار محمود زكريا
Presentation de L'Étudiante:
KHAYAR MAHAMOUD ZAKARIA

Année Académie
العام الأكاديمي
2021-2022م
1443-1442هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سُرْهَمْ بْنُ جَدْ

الاستهلال

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَلِمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ۚ ﴾

سورة النساء الآية (113)

الإهداء

إلى الذي لم يدخل علي يوماً بشيء من شجعني على المثابرة
طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي
(والدي العزيز)

إلى التي لم تأل جهداً في تربيتي وتجيئي من بها
أعلاه، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء
(والدتي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا خير سندٍ
(إخواني وأخواتي)

إلى التي أكِنْ لها كل الاحترام والتقدير
(زوجتي العزيزة)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن
يتقبله خالصاً...

خيار محمود

الشكر والتقدير

في البداية أحمد الله تعالى على أن وفقني لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر، ثم أود أنأشكر مشرفي، الدكتور/ علي محمد أحمد ، الذي كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته، فقد دفعتني ملاحظاته الثاقبة إلى صقل تفكيري ورفع عملي إلى مستوى أعلى.

ثم أود أن أعرب عن تقديرني لجامعة الملك فيصل على رأسها الدكتور/ محمد بخاري حسن، وكلية الدراسات العليا المتمثلة في عميدتها سابقا الاستاذ الدكتور/ ناصر النائي آدم، والعميد الحالي الدكتور/ عبد الرحمن أحمد عيسى، ومسؤول الدراسة والبحث الدكتور/هارون عبد الله أحمد ، لتعاونهم الرائع معي ومساندتهم لي.

وأود بشكل خاص أنأشكر القائمين على مركز البحث و المكتبة المركزية بالجامعة.

أود أيضاً أنأشكر المعلمين في كلتي، وبشكل خاص الدكتور أحمد يوسف الشعراوي ، على إرشاداتهم القيمة طوال فترة دراستي، فقد زودتني ملاحظاتهم بالخبرة الصحيحة التي مكنتني من اختيار الاتجاه الصحيح وإكمال رسالتي بنجاح.

بالإضافة إلى ذلك، أود أنأشكر شقيقاي الدكتور/ القاسم ، والدكتور/ سيف النصر، على مشورتهما الحكيمه ودعمها الدائم، كنتم دائما الدعم الأول بالنسبة لي.

وأخيراً، لم يكن بإمكاني إكمال هذه الرسالة بدون دعم أصدقائي الذين قدموا لي مشورات محفزة ودعم بالإضافة إلى إيجاد عوامل وفرص لجعلني سعيداً وواثقاً من نفسي لإراحة ذهني وفكري خلال إنجاز البحث .

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في تشاد حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدمية انجمنا في المجالات الصناعية ، و التجارية ، والخدمية وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير فعال على الحد من مشكلة البطالة حيث أسهمت في التقليل من حدة التوجه إلى الوظائف الحكومية و تتصدر المشاريع التجارية قائمة المشروعات ، وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء الدولة أهمية خاصة لهذه المشروعات من خلال دعمها وتمويلها

Résumé de recherche

Cette étude vise à étudier l'impact des petites et moyennes entreprises dans la réduction du problème du chômage au Tchad, où l'étude a utilisé l'approche descriptive et inductive en collectant des données et des informations relatives aux petites et moyennes entreprises dans les domaines industriel, commercial et des services des petites et moyennes entreprises a un impact efficace dans la réduction du problème du chômage, car il a contribué à réduire l'intensité de la tendance vers les emplois gouvernementaux, et les projets commerciaux existants sont à la pointe des projets. Il a recommandé à l'Etat d'accorder une importance particulière à ces projets en les soutenant et en les finançant.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الصفحة
أ	البسملة
ب	استهلال
ج	اهداء
د	شكر وتقدير
ه - و	مستخلاص البحث
ز - ح	قائمة المحتويات
3-2	مقدمة
4	مشكلة البحث
4	فرضيات البحث
4	أهمية البحث
5	أهداف البحث
5	حدود البحث
5	منهجية البحث
6-5	مصطلحات البحث
6	مصادر جمع البيانات
6	هيكل البحث
9-7	الدراسات السابقة

الفصل الأول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة

12-11	المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
15-12	المطلب الأول : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
19-16	المطلب الثاني : أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
25-19	المبحث الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: البطالة

30-27	المبحث الأول: مفهوم البطالة
-------	-----------------------------

32-31	المبحث الثاني: علاج ظاهرة البطالة
	الفصل الثالث: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة في تшاد
34	المبحث الأول: واقع البطالة في تشاد
44-34	المطلب الأول: واقع البطالة في تشاد، أنواعها-أسبابها - آثارها على التنمية الاقتصادية
46-44	المطلب الثاني: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة
47	المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة في تشاد
51-47	المطلب الأول: المشروعات الصغيرة في تشاد
54-51	المطلب الثاني: أهم الجهات التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشاد
59-55	دراسة حالة الهيئة الوطنية وترقية العمل (ONAPE) ودورها في المجتمع التشاردي
59-51	المطلب الثاني : أهم الجهات التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشاد
61-60	المبحث الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشاد
63	خاتمة
65-64	النتائج
66-65	النوصيات
69-67	قائمة المصادر والمراجع
78-70	الملاحق

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: أساسيات البحث

(1) مشكلة البحث

(2) فرضيات البحث

(3) أهمية البحث

(4) أهداف البحث

(5) حدود البحث

(6) منهجية البحث

(7) مصادر جمع البيانات

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

(1) مشكلة البحث:

لا تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشارك الكثير من الاهتمام الذي تستحق على المستوى العام والخاص، قصد من هذا البحث توضيح:-

- 1 ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- 2 ما مدى أهمية المشروعات الصغيرة في تشارك؟
- 3 ما هي خصائص البطالة على المجتمع التشاركي؟
- 4 ما هو أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج البطالة في تشارك؟

(2) فرضيات البحث:

- 1 لا يوجد تعريف ثابت وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2 هناك أسباب عديدة للبطالة والحلول المناسبة لها.
- 3 تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخلق فرص عمل ومواجهة مشكلة البطالة في تشارك.
- 4 يوجد أثر كبير واضح للمشروعات المتوسطة في علاج مشكلة البطالة في تشارك والحد منها.

(3) أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في الإضافة العلمية لها في مجال دراسات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق جمع الحقائق والبيانات عن برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها توفير فرص العمل، ومكافحة البطالة، والحد من الفقر، وتشجيع الابتكار والإبداع، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع الأسواق، وتطوير الطاقات البشرية وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية.

(4) أهداف البحث:

يهدف هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها:

1. التعريف بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها وخصائصها.
2. نظرة على مشكلة البطالة في تشاد.
3. تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من مشكلة البطالة في تشاد.

(5) حدود البحث:

- 1- تغطي بيانات البحث، مكانياً، ما توافر للباحث من بيانات على مستوى مدينة انجمينا.
- 2- تغطي بيانات البحث، زمنياً، الفترات المتفاوتة حسب توافر البيانات والمعطيات، حتى العام 2020.

(6) منهجية البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي في خدمة أهدافه، وللإجابة عن أسئلته. فاستناداً إلى البيانات والمعطيات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشاد، ومقابلتها بالبيانات الخاصة بالفقر والبطالة في تشاد، يحاول البحث استقراء الأثر الذي يمكن أن تقدمه؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموماً، في مواجهة مشكلة البطالة في تشاد، على وجه الخصوص.

(7) مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات التالية :

- أ- مصادر ثانوية : وهي عبارة عن الابحاث و الدارسات التي كتبت في مجال البحث مثل الفقر و البطالة و المشاريع الصغيرة.
- ب- مصادر أولية : و هي عبارة عن بيانات من مقابلة شخصية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1- محمد عمر الشويف و آخرون¹ (2019)

أهم الأهداف: تهدف هذه الورقة إلى:

- أ- التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى.
- ب- دراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي.
- ت- بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة.

أهم النتائج:

- أ- تشكل العمالة الوافدة نسبة مهمة في أعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة خلال الفترة الزمنية للبحث وهذا مؤشر على توفر فرص عمل للعمالة الوطنية بشكل يساهم في تخفيض أعداد العاطلين على العمل، ومن هنا يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض معدلات البطالة
- ب- كشفت نتائج هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا وتضم أعدادا كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية مما يجعل منها حلا لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.
- ت- المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006-2009 م حيث شكلت ما نسبته (87.09%) خلال العام 2009.

أهم التوصيات:

- أ- العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات الحكومية الليبية والتي لها عالقة بهذا النوع من المشروعات.
- ب- زيادة الاهتمام بدراسة التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة لكي تستتبطنها الدروس المستقادة والتي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى.

¹ محمد عمر الشويف و آخرون، المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، مصراته 21-09-2019.

ج- الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة حتى يتم استخدامها من الباحثين في إعداد الدراسات العلمية.

أهم الفروقات:

اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية وذلك باختلاف الحدود المكانية للدراسة حيث أجريت بدولة ليبية، بينما الدراسة الحالية فقد أجريت في دولة ت Chad ، واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولهما وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- دراسة عبد الباسط (2015)¹:

أهم الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- دراسة المشروعات الصغيرة ودورها في مكافحة البطالة في Chad من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها.

ب- عرض أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها وتحد من تطورها، ومصادر تمويلها.

أهم النتائج: خرج الباحث بتقديم نتائج أهمها:

أ- تعتمد المشروعات الصغيرة في التمويل على المدخرات الشخصية لمالك المشروع.

ب- كثير من المشروعات الصغيرة رغم الدعم الحكومي والتمويل من قبل المؤسسات الأخرى لم تستفيد من تلك المصادر، لأن القروض التي تقدم لها صغيرة وليس كافية، ثم ومن جهة أخرى تعقيد إجراءات القرض.

ت- بعض من المستفيدين من التمويل والقرض لم يردوا الأموال التي افترضوها من مؤسسات التمويل، مما يصعب للأ الآخرين الحصول على القروض مرة أخرى.

ث- ضرورة متابعة الشباب الذين يتم قبول مشاريعهم، على مستوى الصندوق الوطني لدعم الشباب وكذا إدارة القروض الصغيرة، من قبل ممثلي تلك المؤسسات، وذلك لضمان نجاح سير مشروعهم.

¹ عبد الباسط طاهر عاشور ، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في Chad ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك فيصل بـ Chad ، كلية الدراسات العليا 2017 .

أهم التوصيات:

- أ- ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الادارية والفنية في المشروعات الصغيرة.
- ب- استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الادارية والاهتمام بإنشاء نظم للمعلومات المالية والادارية .
- ت- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة في كافة مراحل العملية الانتاجية.

أهم الفروقات:

اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية وذلك باختلاف الحدود الزمانية للدراسة، وكذلك تطرقت الدراسة السابقة للصندوق الوطني لدعم الشباب، أما الدراسة الحالية تطرقت للهيئة الوطنية لترقية العمل ، واتفاقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولهما للمشروعات الصغيرة والبطالة في تشاد.

2- دراسة الأسرج (2015)¹:

اهم الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى:

- أ- دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج.
- ب- عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة.
- ت- التوصية بعدد من السياسات لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل.

منهج البحث: المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات.

¹ حسين عبدالمطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي ، مجلة المستقبل العربي، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩ - ٧٠ - شتاء - ربوع ٢٠١٥ .

أهم النتائج:

- أ-** تعتبر المشروعات متاهية الصغر والصغيرة و المتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية.
- ب-** ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية
- ت-** لا ينبغي النظر الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية الشاملة.
- ث-** ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دورا هاما ومحوريا في التشغيل وخلق فرص العمل، وارقاع معدل نمو السكان من اهم اسباب ظاهرة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج.

أهم التوصيات: ومن أهم والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة:

- أ-** الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطرفة لسوق العمل،
 - ب-** العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفنى وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة.
 - ت-** تلافي النقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل واحتياجات التدريب
 - ث-** وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .
- أهم الفروقات:** اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية وذلك باختلاف الحدود المكانية للدراسة حيث شملت الدول العربية، بينما الدراسة الحالية فقد أجريت في دولة تشاد، واتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولهما وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة و في وصف ظاهرة البطالة.

3- دراسة خليل أحمد النمرطي، أحمد محمود صيدم (2012)¹:

اهم الأهداف: هدفت هذه الدراسة الى:

- أ- التعرف على واقع البطالة الفلسطينية ولا سيما بطالة الخريجين.
- ب- بيان اهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

اهم النتائج: ومن أهمها كانت:

- أ- عدم اقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة وإنشار ثقافة العيب بين الأفراد،
- ب- المشروعات المتاهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي احدى الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن الخصخصة.

اهم التوصيات:

- أ- وضع استراتيجية طويلة الاجل على المستوى الوطني بهدف تتميمه هذه المشروعات.
- ب- زيادة دور مؤسسات الاقراض للمشروعات الصغيرة.

اهم الفروقات: حيث تختلف الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تدرس بطالة الخريجين أما الدراسة الحالية فتدرس دور المشروعات ودورها في الحد من البطالة بالشكل العام تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في مشكلة البطالة وكيفية الحد منها، وعن أهم المشاكل والعقبات التي تقف امام تلك المشروعات.

¹ النمرطي صيدم، خليل أحمد: "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها". مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. 2012

4- دراسة سمية قنیدرة (2009)¹ :

اهم الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى:

- أ- تسلیط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبيان ما تواجهه من مشكلات تعوق نموها و تطورها.
- ب- أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنمية هذه المؤسسات، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال ، وخاصة محاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن اتس به هم في تحقيق التنمية المحلية، بمعالجة أحد معضلاتها وهي مشكلة البطالة التي يترتب عليها تراكم مخزون الطاقة البشرية، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني، و إسقاط ذلك على واقع ولاية قسنطينة بقصد تحديد قطاعات النشاط الأكثر استقطابا للعمال.
- ت- إبراز صنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر فاعلية في استحداث مناصب عمل، من أجل الحث على تشجيع إنشائها إذ أبرزت المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل، حيث شكلت الفئة المشغلة المصرح بها في هذا النوع من المؤسسات ما نسبته 22.5 % من إجمالي الفئة المشغلة بالولاية سنة 2009 .

اهم النتائج:

معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قسنطينة، هي تابعة للقطاع الخاص، وأن 98 % منها عبارة عن مؤسسات صغرى، هذه الأخيرة أثبتت أنها الأنجح في خلق مناصب عمل و التخفيف من حدة البطالة نظرا لانخفاض تكلفة فرصة العمل بها،

أهم التوصيات وأهم ما أوصت به هذه الدراسة:

- أ- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إقامة جمعيات تعاونية و شبكات صناعية ، مما يؤدي لارتباطها بهذه المؤسسات بشكل أفقى و عمودي.

¹ سمية، قنیدرة: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ". رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2009.

بـ- القضاء على المشكلات الناتجة عن صغر حجم المشروعات، والتي تعوقها في المنافسة والتسويق.

الفرق بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة:

ولكن الاختلاف دائماً في الفترة الزمنية والمكانية للمشروعات وأنها ركزت على بطاله الخريجين فقط، ام الدراسة الحالية فقد تناولت البطاله في تشاد بصفة عامة ودور المشروعات الصغيرة في مكافحتها.

يمكن اجمالاً أبرز الفروق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في ما يلي:

إن بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على جوانب الإدارة والتمويل، وأما هذه الدراسة تناولت وصف أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطاله في تشاد، من خلال البيانات والمعلومات التي تحصل عليها الباحث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في الحد من البطاله في تشاد.

الفصل الثاني: دور المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة

البطالة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات

الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

يرى الباحثون بأن هذه المشروعات تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في محياطها و نظرا لسهولة إنشائها ، و مرؤونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحمل مكانة هامة و أهمية بالغة ، و قبل التطرق لأهميتها و دورها وجب التعرف عليها و التعرف على خصائصها و التي سنتناولها من خلال هذا المبحث .

١- تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة :

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباعدة تبعاً لتباعد الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تتطرق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تموي أو اجتماعي ما.

قد يعرّف المشروع الصغير «المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكيد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع »¹

أ- تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها:

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة. عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط الخامسة 2014، ص:15

" تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتکفل بکامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل(الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (ال tactique)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملًا¹.

ب- تعريف الاتحاد الأوروبي:

في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- تشغل أقل من 250 عامل.
- أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%².

جدول(1) يبين أنواع المشروعات وفق معيار عدد العمال

أعداد العاملين	حجم المشروع
9-1	متناهية في الصغر
49-10	مشروعات صغيرة
250-50	مشروعات متوسطة

المصدر: اعداد الباحث وفقا لتعريف الاتحاد الأوروبي

ج- **تعريف اللجنة الأوروبية :** " المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملًا ، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملًا إلى 249 عاملًا و تتميز بإستقلاليتها " .

¹ عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط

² رais حدة: دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكم – دراسة حالة الجزائر- جامعة محمد خضر بسكرة، ص3

د- تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون بهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالاً و خرفين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ، و عادة ما تكسب دخلاً غير منتظمة و تهيء فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالباً "

ه- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على إستقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .

و- تعريف الاتحاد الأوروبي : " تعرف المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي ⁽¹⁾:

(1) المشروعات الصغيرة جداً من 1-9 عمال .

(2) المشروعات الصغيرة من 10-99 عمالاً .

(3) المشروعات المتوسطة من 100-499 عاماً¹ .

ز- وترى لجنة التنمية الاقتصادية (C E D) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخصائص من الخواص الخمس التالية:

1- يديره أصحابه يشكل أساساً وبصورة مستقلة.

2- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.

3- يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.

¹ إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، "تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة" ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ، ص 63 .

4- له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها.

5- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه .

ح- وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريأ أو خدميا ولا يقل رأس المال المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملأ. ويقصد بالمنشأة متاهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريأ والتي يقل رأس المال المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

ط- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشااد:

من الملحوظ في تشااد عدم وجود تعريف واضح و محدد لهذا النمط من المشروعات، وذلك لعدم وجود قانون ينظمها و يعرفها دقيقا، ومن هذه التعريفات ما قدمه مجلس وزراء منظمة مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا (OHADA):

- يطلق على المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يشغل من 1-5 عامل ورأس مال حتى 5 مليون فرنك سيفا.

- أما المشروع المتوسط فهو ذلك المشروع الذي يوظف 50- 200 عامل برأس مال حتى 200 مليون فرنك سيفا¹

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد تهتم بها العديد من الدول، وبذلك نرى مدى أهميتها في الاقتصاد، وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي²

¹ مجلس وزراء منظمة مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا (OHADA) المؤرخ في 7 نيسان / أبريل 1997 ، وقد تداولت الدول الأطراف الحاضرة بشأن القانون الموحد الذي حدد واعتمد بالإجماع .

² ماهر حسن المحروق، ايهام مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، 2006 ، ص 4

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر مناسبة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
 2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
 3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك، وغيرها من الشركات.
 4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
 5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
 6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية. ومن خلال ذلك نرى مدى أهمية تلك المشروعات ودورها في التنمية الاقتصادية، ومساهمتها الفعالة في خلق فرص عمل، والحد من ظاهرة البطالة، حيث إن اغلب تلك المشاريع قد بدأت بصغر حجمها ولكنها مع مرور الوقت تطورت وأصبحت مشاريع كبيرة وعملقة، وتساهم في دفع عجلة التنمية.
- وتعتبر المشاريع الصغيرة مصدراً تقليدياً لنمو الاقتصاد المحلي والوطني وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة كما تشير الإحصائيات تحتل مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي في البلاد، بحيث يمكن أن تتجاوز قطاعات كثيرة وخاصة الخدمات أكثر من 70% وهذا يدعم فاعلية الخلايا المتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع وتبرز الأهمية أنها توفر مرمى عمل للراغبين وتخفف من وطأة البطالة ومدى منافعها للشركات الكبيرة والصناعات المختلفة لتنفيذ العديد من المهام التي تتحاشى أن تتولاها تلك الشركات..
- والصناعات، كما أنها تساهم في تشجيع مستوى المنافسة التحفيزية ما يدفع على الابتكار والإبداع من أجل تحسين المنتجات والخدمات بما يحقق الفاعلية والكافحة منها.

حيث أصبح بداية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها.

فالتغيرات التي يشهدها العالم والتي نجم عنها تمرير التجارة والعلوم فضلاً عن التقدم في الاصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول زادت أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

ولقد أدرج المجتمع الاقتصادي العالمي أهمية المنشآت الصناعية عن تفعيل الأنشطة التنموية وتحويلها إلى محرك للنمو الاقتصادي والناتج المحلي للدول وأهميتها في تحقيق قيمة مضافة لأي اقتصاد في المجتمع المعاصر وهي العمود الفقري للقطاع الخاص حيث يشكل نحو 97% من مجموع قطاعات المنشأة الاقتصادية في أي دولة من دول العالم وتزداد أهميتها في الدول النامية¹.

أهمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية:

إن الدول النامية ما زالت يصعب فيها تحديد دقيق لقياس المشروعات الصغيرة حيث عدد العمال وغيرها، إلا أن في بعض من الدول منها قد عرفت مدى أهمية تلك المشروعات ومساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية والاقتصاد، وأصبحت الحكومة تدعم تلك المشاريع وتقوم بتمويلها نسبة لدور تلك المشروعات في تخفيف ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل للعاطلين، وقد تشتراك الدول النامية، بأنها ما زالت تكاد لا تملك احصاءات دورية مقارنة عن حالة الأعمال الصغيرة في اقتصادها، وذلك ما يكون عائقاً لها، كما لا تتوفر فيها ات علمية متربطة تسمح بتقدير عدد وحجم مساهمة المشروعات الصغيرة ورصد التغير فيها ومعرفة معوقاتها الدقيقة وعدم استمراريتها.

كما يختلف موقع وأهمية هذه الأعمال بطبعية الأنظمة الاقتصادية وتركيبة الاقتصاد وتاريخ بدء التحديث والتصنيع، وكذلك بسياسة الدولة في ترخيص وتشجيع الأعمال الصغيرة لذلك، فإن واحدة من مشاكل دراسة دور الأعمال الصغيرة في هذه الدول هو عدم توفير احصاءات

¹ محمد بشر الكاتب، الإدارة الصناعية وفرص التوسيع والتنوع، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشور، الخرطوم، 2013م، ص 89

موحدة ودراسات مقارنة تستخدم مؤشرات موحدة عنها، وعلى الرغم من ذلك، تبقى المشروعات الصغيرة مهمة جداً، بل قد يكون أكثر انتشاراً وأهمية مما هو في الاقتصاد الغربي¹.

ونرى أن الاعمال والمشاريع الكبيرة حتى ولو كانت مهمة في توليد الثروة الاقتصادية هذا لا يمنع من كون المشروعات الصغيرة ليس لها دور أساسي، بل إنها أصبحت الأكثر انتشاراً وقبولاً للعاملين من المشروعات الكبيرة، حيث تبقى الأعمال الصغيرة مصدراً بالغ الأهمية في الدول النامية لأنها تتطور حتى توصل إلى مرحلة المشاريع الصناعية الكبيرة، والانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الحديث.

والملاحظة هنا أن المشروعات الصغيرة تعبّر العمود الفقري لاقتصاديات الوطنية، حيث تعتمد بها أغلب الدول، حتى الصناعات الكبيرة تعتمد من تلك المشاريع الصغيرة من إمدادها من المواد الأولية، وأصبحت أهميتها أيضاً للاقتصاد العالمي، حيث لا يستطيع العالم من الاستغناء عن تلك المشاريع الصغيرة، فأصبحت الحركة مستمرة ومنتشرة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة. فهي ضرورية لاقتصاد الدول المتقدمة وأكثر أهمية لاقتصاد الدول النامية، خاصة الصغرى، فاقتصاد هذه الدول يعتمد على المشروعات الصغيرة غالباً.

ويمكن خلاصة القول عن دور المشروعات سواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل. كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة وهي مزايا تتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام 2004م إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير 74 مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة.

¹ سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع 2005، ص66

المبحث الثاني: خصائص وميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: خصائص عامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة جزء من منظورة المشروعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها إلا أنها تعتبر أصغر من حيث حجم رأس المال وعدد العمليات التي تجري على منتجاتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة وعدد العمال وتتميز بالخصائص التالية¹:

1 - خصائص اقتصادية: قدرتها على توفير فرع عمل كبيرة وإمكانية ارتباطها بغيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة كمشروعات مغذية لها بمكوناتها، كما تستطيع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.

حيث تمتلك من عناصر النجاح ما يمكنها من التفوق في بعض المجالات وعلى الأخص في الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير أو تلك المشروعات التي تعتمد على مهارة يدوية.

2 - خصائص اجتماعية: من خلال ما توفره من فرص عمل وعنصر رأس المال وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقدر على استغلال الموارد النادرة بكفاءة أكبر.

3 - الخصائص الفنية: يمكنها استخدام فن إنتاجي مناسب، الاستخدام الأمثل لباقي عوامل الإنتاج، وقد تستخدم معدات أو ماكينات مستعملة من قبل، مما يعني إمكانية استرداد هذه المعدات بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها الأصلية وتشغيلها لفترات طويلة نسبياً مع صيانة بتكلفة مناسبة.

¹ د/ منى صابر فاضل حسن: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، العدد(76) 2020، ص: 266-265

٤ - الخصائص الإدارية:

- أ- في الغالب مالك المشروع هو مديره.
- ب- تتأثر القرارات الإدارية الخاصة بالمشروع بخصائص شخصية المالك.
- ت- غالباً يعمل من خلال بيئة محلية.
- ث- في الغالب يتخد شكل قانوني فردي أو تضامني.
- ج- يسهل تغيير نشاطه لما يتمتع به من مرنة.
- ح- مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودة والبدائل المطروحة قليلة.
- خ- عدم توافر الضمانات الكافية عند طلب التمويل من البنوك.
- د- لا يحتاج لنظام إداري معقد وإن كان يلزم إتباع عناصره ببساطة بما يلائم المشروع الصغير.

ثانياً: الميزات الخاصة للمنشآت الصناعية

تتسم المنشآت الصناعية الصغيرة بالعديد من الصفات التي تميزها عن

المنشآت الصناعية الكبيرة لعل أهمها^١:

(١) **تنمية الصادرات:** نظراً لما تتمتع به المنشآت الصناعية الصغيرة من مرنة تتمثل في توسيع أرس المال المستثمر ومن ثم تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها، حيث يمكنها دعم مجالات للتصدير غير المجالات التقليدية خاصة إذا ما اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها على أساس تنافسية، وهذا من شأنه في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وبالتالي الإسهام في خفض العجز الكبير والمترáيد في الميزان التجاري.

(٢) **استخدام تقنية بسيطة:** إن المنشآت الصناعية الصغيرة تستخدم تقنية سهلة وبسيطة، وليس تقنية متقدمة، حيث تتصف هذه التقنية بأنها ذات تكلفة أقل وهو ما يشكل

^١ منى صابر فاضل حسن: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، المرجع السابق، ص: 267-270

عنصر هام خاصة في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطارة منظمة التجارة العالمية. كما إن احتياجها للتدريب أقل وهو ما يمكن عنصر العمل المحلي من استيعابها وتعلمها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، و هذا ما يجعلها أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

(3) **تنوع الهيكل الصناعي:** فالمنشآت الصناعية الصغيرة يمكن أن تساهم بدور فعال في مجال تنوع الهيكل الصناعي فعندما يكون الطلب على أحد المنتجات محدوداً يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلاً من الاستيراد. كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات الخاصة بالصناعات الكبيرة بكميات قليلة، ومن ثم فإن المنشآت الصناعية الصغيرة تصبح هي السبيل إلى تحقيق هذا الدور، وهذا النوع من الانتشار والنمو من شأنه أن يساهم في استقرار وتقوية الصناعات الصغيرة والكبيرة على السواء.

(4) **التكامل القطاعي:** حيث تساهم المنشآت الصناعية الصغيرة في التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال ما تتشئه هذه الصناعات من روابط أمامية وخلفية عديدة مع القطاعات الأخرى، كما توجد مثل هذه الروابط داخل القطاع الواحد خاصة داخل القطاع الصناعي من خلال المشروعات المغذية والمشروعات المكملة، حيث يتسم الهيكل الأمثل لقطاع صناعي حديث بالتنوع والتكامل الإنتاجي، في وجود نواه. من الصناعات كبيرة الحجم وعدد كبير من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم التي تزودها باحتياجاتها الإنتاجية وتساهم في إتمام تصنيع منتجاتها، كما يحقق التكامل القطاعي ميزة هامة تتمثل في أن التطور والنمو الاقتصادي يكون شاملًا، ومن ثم يمكن التصدي/ الحد من تيار المنافسة الدولية الوافدة من الخارج في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.¹.

(5) **التكامل الإقليمي:** ونظراً لما تتسم به المنشآت الصناعية الصغيرة من سهولة التوطن فإنه من البسيط إنشاؤها في مختلف المناطق الإقليمية سواء في الحضر أو الريف.

ومثل هذا الانتشار يحقق مزايا عدة أهمها تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وعدم تटمية بعض الأقاليم على حساب البعض الآخر. كما يساهم هذا التكامل في تحقيق التوازن

¹- منى صابر فاضل حسن: مرجع سبق ذكره، ص: 267-270

الاقتصادي، والحد من تيار الهجرة من الريف إلى الحضر، كما إل يخفى أن هذا الانتشار الإقليمي يساعد على حسن استغلال الموارد المحلية.

(6) انخفاض متوسط رأس المال المشروع، وكذلك التكلفة الاستثمارية له: فحيث تعاني الدول النامية عامة من قلة الموارد المالية وتعدد الاستخدامات لتلك الموارد المحدودة، وتتحفظ التكلفة الاستثمارية لهذه المنشآت، نجد أنماط تلك المنشآت تناسب المقدرة الاستثمارية في تلك الدول.

(7) توفير فرص عمل وامتصاص فائض البطالة: يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال حيث تتحفظ فيها التكلفة الاستثمارية الازمة في المتوسط لخلق فرع عمل، حيث تتراوح فيما بين 5.3 - 10 ألف جنيه في تلك الصناعات وذا وفقاً لدراسات جدوى تلك الصناعات وبعد ذلك في حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التي تعاني من مشاكل البطالة بنوعيها المفتوحة والمقنعة في مقابل قدر محدود من الاستثمارات¹.

وبناء عليه تكون المنشآت الصناعية الصغيرة أقدر على توفير فرع عمالة مباشرة وتعظيم الناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك مقارنة بالصناعات كبيرة الحجم.

(8) خلق كوادر بشرية وخبرات تنظيمية: حيث تهيئ المنشآت الصناعية الصغيرة السبيل لخلق العمالة الماهرة المدربة من خلال اكتساب الخبرات والمهارات التي يمكن نقلها إلى أنشطة أخرى، أيضاً تعمل على خلق كوادر بشرية إدارية هامة في إدارة المشروعات الصغيرة، كما تفتح المجال أمام توسيع القاعدة لخلق طبقة من المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات، كما إنها تعد مصدراً هاماً على تبني مثل هذه الابتكارات وإنتاج منتجات جديدة..

(9) تعبئة المدخرات وحسن توظيفها إنتاجياً: إذا أنه من المعروف أن النقود السائلة تشكل عبئاً على الاقتصاد وتمارس ضغوطاً تضخمية عليه، كما أنها إذا

¹ - منى صابر فاضل حسن: مرجع سبق ذكره، ص: 267-270

ظلت خاملة فهذا يعني حرمان الاقتصاد من مورد هام من موارده الاقتصادية، ومن ثم ونظرًا لما تتميز به تلك الصناعات من احتياجها لرأس مال أقل، فهي تعد قناة جذب لصغار المدخرين لاستثمار أموالهم بصورة أكثر إنتاجية في تلك الصناعات توسيعًا لقاعدة الملكية.

(10) **استغلال الموارد المحلية:** إذ تعتمد المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة كبيرة على المواد الخام المحلية، مما يعمل على زيادة القيمة المضافة المحققة ويوفر سهولة انسياط المدخلات ويعمل أيضًا على الحد من الواردات أيضًا يمكنها الاستفادة من فوائض بعض الصناعات كبيرة الحجم مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد داخل الاقتصاد القومي.

(11) **الحفاظ على الطابع الوطني لبعض الصناعات:** ونشير هنا إلى أن الكثير من الصناعات صغيرة الحجم يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة في الحفاظ على الطابع الوطني لبعض الصناعات والأنشطة مثلما هو الحال بالنسبة لصناعة المنسوجات، الجلود، الأثاث،.... وغيرها من الأنشطة التي لها ميزة تنافسية في السوق العالمية، مما يعمل على تعظيم قيمة الصادرات المصرية ويحقق شروط الجودة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . ونخلص من ذلك إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في مختلف الاقتصادات وفي كل الجوانب لا يقل عن دور المنشآت الصناعية الكبيرة، بل يتزايد دورها في الدول النامية، بصفة خاصة، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص - كما رأينا - تتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتلك الدول ¹.

¹ - منى صابر فاضل حسن: مرجع سبق ذكره، ص: 267-270

المبحث الثالث : المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم.

وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض.

وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم¹:

1. **تكلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تتعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تتعرض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

¹ عادل عامر: **خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،مسترجع من <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/10/26> آخر زيارة 23-10-2022.

3. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس - الأولية - النمو الأولي - النمو الفعلى - الاندماج)

ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

4. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتبين هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تتمكن وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتربية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة،

وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية.

وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في: المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية¹.

¹ عادل عامر: خصائص ومتغيرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: البطلة

المبحث الأول: مفهوم البطلة ومظاهرها و أنواعها

المبحث الثاني: أسباب البطلة

المبحث الثالث: علاج البطلة

المبحث الأول: مفهوم البطالة ومظاهرها

كانت البطالة، و لا تزال، من أبرز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل. و كانت، و لا تزال، تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام. و لهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها و سبل مواجهتها، مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه و اتجاهاته.

نظرياً، تفسر البطالة بنقص في النمو و الاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل. و على هذا الأساس، فإن حل مشكلة البطالة يمكن بشكل رئيسي في تحفيز النمو و الاستثمار و اتخاذ الإجراءات و القيام بالإصلاحات الازمة لجعل هذا النمو مستداماً. كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، و على مستوى المنظومة التعليمية لتنماشى و الحاجيات العصرية لأسواق العمل و متطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتمامي في الاقتصاديات النامية.

لكن هذه الحلول تبقى بعيدة المدى و بطيئة الآثار، و يتطلب انتهاج سياسات مكملة في المدى القصير، لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، و التي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل و تخفيض معدلات البطالة العالية، و خاصة ضمن فئة الشباب.¹.

أولاً:تعريفها:

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. .

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: " كل من هو قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى " .

¹ المبروك ابلال: السياسة العامة لموريتانيا في مكافحة البطالة ، 2013 مسترجع من www.alukah.net

من خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل عاطل، فالתלמיד، الطالبة، المعاين، المسنين، المتقاعدين، من فقد الأمل في العثور على عمل، أصحاب العمل المؤقت، من يعاني من نقص

الاستخدام، من هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. هذا التعريف يروم تقليل الرقم الحقيقي للعاطلين.

ويحسب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين / عدد الأفراد القادرين على العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{أجمالي القوى العاملة العاملة}} \times 100\%$$

و هو معدل لا يمكن تحديده بدقة (حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم اشتغالها، فترة الركود يتخلى العديد من العمال عن البحث عن العمل)، وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو قروي، حسب الجنس، السن، نوع التعليم و المستوى الدراسي.

ثانياً: أنواع البطالة

يمكن أن نشير إلى ثلات أنواع رئيسية للبطالة و هي¹:

1- البطالة الدورية: (البنيوية) و الناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المنتقلة دوما بين الانتعاش و التوسيع الاقتصادي و بين الانكماش و الأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف و التفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

2- البطالة الاحتkaكية: و هي ناتجة عن تقل العمال ما بين الوظائف و القطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص الشغل المتوفرة.

¹ رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 226- الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب سنة 1997، ص 30-23

3 - البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد: و هي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل.

و تجدر الإشارة إلى أن البطالة أصبحت جماهيرية، أي أن عدد العاطلين عن العمل أصبح من الضخامة بحيث لا يمكن الحديث عنه بنفس منطق عهد الرأسمالية الصاعدة.

4 - البطالة المقنعة:

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

5 - البطالة السلوكية:

وهي البطالة الناجمة عن إjection ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانحراف في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

6 - البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

المبحث الثاني: أسباب مشكلة البطالة

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك

ترجع الدول الحديثة أسباب البطالة إلى¹ :

1. التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا ، ذلك ان الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل ، فالنمو السكاني يؤدي الى زيادة نمو القوى العاملة

2. ندرة الموارد الاقتصادية أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .

3. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .

4. عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل ، وعدم التوسيع في اماكن الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .

5. انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتعدد والمتحدد باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.

¹ خليبي أحمد، هاشمي بريفل : **واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع**، ورقة بحثية قدمت بجامعة المسيلة الجزائر، ص4 مسترجع من <https://ebook.univeyes.com>

6. توظيف وعمل بعض الشباب في اعمال واسغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمینات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة .
7. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .
8. الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الاعفاء من الخدمة العسكرية .
9. رغم ما تتمتع به الدول من موارد بشرية فهي لم تصل الى تشغيل كامل للقوى العاملة المتاحة بها .
10. اندثار بعض الحرف و الصناعات التقليدية القديمة
11. عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية¹

¹ حريري بوشعور، فلاق صليحة: مسببات ظهور البطالة وأثارها الاقتصادية، ص 7-4

المبحث الثالث: علاج ظاهرة البطالة

باعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم ، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها¹:

1. تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
2. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، و هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال موقع إنترنت متخصص أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.
3. تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية وتقنيتها، بحيث تقتصر صلاحيتها حصرياً على الأجهزة المختصة فقط، وعدم تعدد الجهات والمصادر التي تقوم بذلك.
4. ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة.
5. تحسين الأداء الاقتصادي ، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول الفقيرة، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو 800 مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب.
6. إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في الوطن العربي والنمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسع تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعتريه من عقبات وضرورة التركيز على

¹ خليلي أحمد ، هاشمي بريقل: واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع، ص 14-16

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

7. أن زيادة الاستثمارات تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ولاشك إن وجود عماله متعلمه يعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتامين فرض عمل ولابد من وضع شرطاً للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع الشركات الأجنبية من استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتصار على العمالة الأجنبية المتخصصة و التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر لحين إعداد وتدريب كوادر وطنية، وعلى أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع.

8. إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصادياً وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم توفير كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية و إعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً و بناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعماله ولمجابهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها.

9. ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة.

10. تمكين المرأة وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع وزيادة مجالات فرص عمل المرأة باعتبارها طاقة كامنة مهدورة.

11. تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعماله وسيكون له دور هام في تجهيز العماله لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل، كما يتطلب

فتح مراكز تدريب لتمكين الاقتصادي للفرد وخصوصا فيما يخص الحاسوب واللغة والذي يساعدهم في الحصول على عمل.

12. نظراً لاختلاف التركيبة الحالية للسكان من حيث العدد، النوع، الجنسية، والتوزيع في المناطق.. فإن الواقع يتطلب أن تقوم الجهات المختصة بالعمل على إجراء دراسة مسحية شاملة للسكان، وذلك لما تقتضيه الظروف والد الواقع الراهن سواء ما يتعلق منها بالجانب الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والعلمي.

13. دعم عملية التدريب المستمر، وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه.

14. دعم عملية التعليم المستمر لقوى العاملة، وبخاصة لمن هم دون الشهادة الثانوية¹.

¹ خليلي أحمد، هاشمي بريفل : **واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع**، ورقة بحثية قدمت بجامعة المسيلة الجزائر، ص 16 مسترجع من <https://ebook.univeyes.com>

الفصل الرابع:

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في علاج مشكلة البطالة في تشاد

المبحث الأول: واقع البطالة في تشاد

أولاً: واقع البطالة في تشاد، أنواعها - أسبابها - آثارها

على التنمية الاقتصادية

ثانياً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج

مشكلة البطالة

المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة في تشاد

أولاً: أهم المؤسسات التي تدعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في تشاد

ثانياً: دراسة الهيئة الوطنية لترقية العمل (ONAPE)

المبحث الثالث: المعوقات والتحديات التي تواجه

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشاد

المبحث الأول: واقع البطالة في تشاد

أولاً: واقع البطالة في تشاد¹

تعد تشاد بأكملها بلداً غير ساحلي حيث إنها تقع في قلب القارة الأفريقية بين خطى عرض 18 درجة و23 درجة شمالاً، وبين خطى طول 14 درجة و24 درجة شرقاً، وهي تمتد على طول 1500 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب و1000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب. وتتربع تشاد على مساحة 248,000 كيلومتر مربع، ولها حدود مشتركة مع ستة بلدان هي: ليبيا من الشمال، والسودان من الشرق، والنيجر ونيجيريا والكاميرون من الغرب، وجمهورية أفريقيا الوسطى (RCA) من الجنوب. وتقسم تشاد إلى المناطق المناخية الزراعية الثلاث الواردة أدناه.

ومناخ تشاد صحراوي في الشمال مع منحنيات لخطوط تساوي المطر تتراوح ما بين صفر مليمتر و 250 مليمتر من الأمطار في السنة. وتشمل هذه المنطقة التي تمثل 60.8 في المائة من الإقليم (780 000 كيلومتر مربع) الجزء الشمالي بأكمله من الإقليم التشادي. وهي تتسم بجفاف شبه دائم حيث يندر فيها سقوط الأمطار. ولا تتنظم الأنشطة الزراعية والرعوية إلا حول الأدوية.

وتتعلق المنطقة الساحلية التي تبلغ مساحتها 374 000 كيلومتر مربع بجزء الإقليم التشادي الواقع بين المنطقة الصحراوية والوحوض الذي يصب من لوغون شاري ويقع بين نجامينا وبونغور. ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 300 مليمتر و 650 مليمتر. وعلى المستوى المناخي، ترتبط المنطقة الساحلية بالمناخ الساحلي بمعناه الضيق. ويشكل الرعي النشاط الرئيسي فيها.

¹ مريم عرجة ارتورو، البطالة وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشاد، بحث أعد إستكمالاً لنيل درجة الماستر في الاقتصاد التطبيقي- جامعة الملك فيصل، غير منشور، 2020م، ص38

وتتعلق المنطقة السودانية التي تبلغ مساحتها 130 000 كيلومتر مربع بالقسم التشاردي من الحوض الذي يصب فيه نهر شاري ورافد الرئيسي لوغون. وتغطي هذه المنطقة 10.2 في المائة من الإقليم. ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها ما بين 650 مليمتراً و 1 000 مليمتر. وتميز هذه المنطقة بملاءمتها للأنشطة الزراعية¹.

احتلت مشكلة البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة مركزاً مهماً في بناء اقتصادها القومي وكل دولة تسعى لمعرفة الأسباب وإيجاد الحلول الناجحة لها وتشاد كدولة نامية تعاني أيضاً من مشكلة البطالة، تشير تقارير البنك الدولي أن معدلات البطالة في الفترة من 2007-2009م وصلت إلى 49% وال فترة من 2010-2012م انخفضت إلى 37% وفي العام 2013-2014م انخفضت إلى 22.6% وهذا بالنسبة للبطالة في الدول النامية، وفي تشاد فإن البطالة عام 2012 كانت بنسبة 7.8% أما في عام 2017 فكانت بنسبة 5.6% أي أنها في انخفاض 2.2% أما في عام 2018 فكانت 1.13% أما عام 2019 فكانت 1.12% و عام 2020 كانت 1.74%.²

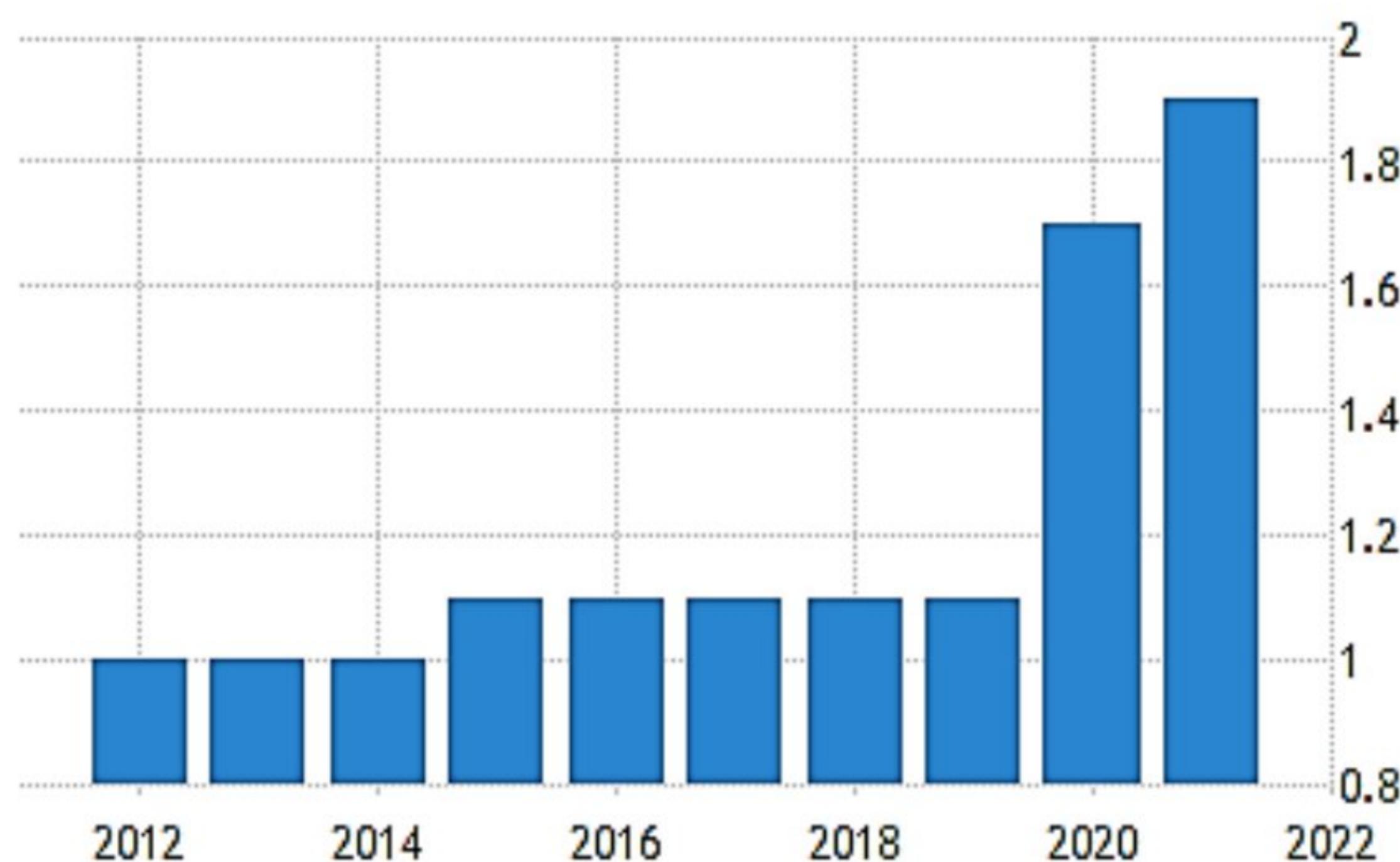
تعتبر التنمية الاقتصادية في تشاد من الأولويات التي تشغل بال التشاديين على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب التشادي. و يبدو أن موضوع التنمية في تشاد والظروف التي تعيشها قد فرض طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمحريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في تشاد للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتأثير سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار المتمثل في الحروب المستمرة منذ الاستقلال عام 1960 للاستيلاء على السلطة والتدخلات المباشرة للسلطات الفرنسية، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة من فساد إداري ومالى ورشاوي ومحسوبيه

¹ الأمم المتحدة مسترجع من <http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler> آخر زيارة 25-10-2022

²) تقرير البنك الدولي عن البطالة في الدول النامية للأعوام 2016-2020

وسوء الحكومة ويعتمد الاقتصاد في تشاد على النفط منذ استخراجه عام 2003 والجمارك بدرجة كبيرة ، فعلى هذا الاساس قامت الدولة في تشاد ب مباشرة النشاط الاقتصادي ، وتشغيل اليد العاملة في قطاعات ومشاريع الدولة المختلفة، لقد ادركت الدولة عدم نجاح هذه السياسة، حيث انتشار الفساد وفشل المشروعات العامة واكتظاظ دوائر الدولة بالعمالة المقنعة، فلجأت إلى التمويل الاقتصادي من خلال تشجيع الافراد على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب خصخصة بعض المشاريع العامة، على الرغم من هذه الجهود فلا تزال ثقافة الاعتماد على الدولة والوظيفة في القطاع العام والحصول على دخل ثابت هي السائدة وفي الآونة الأخيرة ونتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط عام 2015 وما نتج عنه من تفاقم المشكلات الاقتصادية في حيث عجزت الدولة في تشاد، رغم تتمتعها بثروات نفطية كبيرة، عن تغطية نفقاتها المتمثلة في مرتبات الموظفين أدى إلى فرض اجراءات تقشفية (المعايير 16)، أدى إلى زيادة نسبة البطالة، وارتفاع معدلات الفقر ، وازدياد معدلات الجريمة، العشرين مما استدعى لتقديم الحلول العاجلة لهذا الوضع، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الوسائل التي تستخدمها الدول المختلفة للحد من ظاهرة البطالة.

شكل(1) يوضح نسب العاطلين في تشاد 2012-2022



المصدر: تقرير البنك الدولي

يبلغ عدد السكان نحو 15.9 مليون نسمة، وفق أرقام عام 2019، والمستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي، وتصنف تشاد على مؤشر التنمية الإنسانية لعام 2020 -ال الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة- ضمن أقل دول العالم نمواً، فقد جاء ترتيبها في المرتبة 187 من بين 189 دولة شملها المؤشر.

ليس هذا فحسب بل إن البيانات المتعلقة بواقع الفقر متعدد الأبعاد، على مدار الفترة من 2008-2019، تظهر صعوبة المستويات المعيشية، فقد بلغت نسبة الفقر متعدد الأبعاد خلال الفترة المذكورة 85.7% من إجمالي السكان، كما بلغت نسبة شدة الحرمان خلال نفس الفترة 62.3% من السكان.

لماذا تنخفض نسب البطالة في تشاد ؟

من المتعارف عليه في الاقتصاديات النامية، وخاصة الأقل نمواً منها، أنها تحظى بارتفاع معدلات البطالة، ولكن من خلال الاطلاع على الأرقام الخاصة بمعدلات البطالة في تشاد، نجد أنها عند أقل معدلاتها، ففي عام 2020 تظهر بيانات البنك الدولي أن معدل البطالة بلغ 2.26%， في حين كان عام 2019 نحو 1.96%.

ويرجع السبب في ذلك إلى استيعاب قطاع الزراعة للعدد الأكبر من العاملين بالبلاد، ولا يعني ذلك أن العمل بهذا القطاع يعطي أجوراً مجانية، أو يوفر بيئة عمل لائقة، أو يأتي في إطار الاقتصاد المنظم.

فواقع الفقر في تشاد يظهر مدى تدني الأجور، وقد لا يعني استيعاب قطاع الزراعة لهذا العدد الكبير من العاملين فرص عمل حقيقة، بقدر ما يعبر عن مجرد حشد لغياب الزراعة الحديثة¹.

¹ عبد الحافظ الصاوي مسترجع من <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/24> آخر زيارة 24-10-2022

أبرز الشركاء التجاريين

من الواضح أن تراجع أسعار النفط له أثر كبير على التجارة الخارجية لتشاد، وبخاصة الصادرات السلعية التي بلغت عام 2019 حوالي 2.62 مليار دولار، في حين كانت قيمتها عام 2012 نحو 4.8 مليارات.

أما الواردات السلعية فقد بلغت عام 2019 نحو 1.07 مليار دولار، وكانت عام 2014 نحو 4.4 مليارات.

وبحسب بيانات عام 2016، فإن الشركاء التجاريين الكبار لتشاد يتمثلون في الولايات المتحدة والصين وفرنسا، بالإضافة إلى الكاميرون، باعتبارها دولة المنفذ الخارجي للتجارة الخارجية لتشاد بالإضافة إلى نيجيريا، وإن كانت الأخيرة بحكم عدم الاستقرار السياسي فيها تعد أقل من الكاميرون في تصريف تجارة تشاد الخارجية.

وتعد فرنسا المورد الأكبر لتشاد بنسبة 21.1% من وارداتها الإجمالية، في حين تستوعب الولايات المتحدة 51.3% من الصادرات السلعية لتشاد.

وتتمثل الصادرات السلعية لتشاد في البترول الخام، والقطن الخام، والماشية الحية، واللحوم والأسماك، في حين أن وارداتها السلعية هي العدد والآلات، والمواد الغذائية، والمنسوجات.

أنواع البطالة في تشاد:

هناك أنواع مختلفة من البطالة في تشاد وأهمها ما يلي¹:

1- البطالة المزمنة: وتعني بها تلك التي تظهر بصفة مستمرة أو شبه مستمرة نتيجة لجمود الاستثمارات، ولقد ظهرت هذه البطالة في تشاد عدة مرات في الستينيات ولا سيما عقب الاستقلال نتيجة خشية أصحاب رؤوس الأموال من توقف العديد من الاستثمارات في البلاد

¹ ناصر النائي أدم، مبادئ الاقتصاد تحليل كلي و جزئي، ط 3 – 2011، ص 27-29.

وذلك نتيجة عدم ثبات الوضع الاقتصادي للدولة مع تغير الوضع السياسي للبلاد، ولنفس الأسباب ظهرت مرة أخرى مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات ومع بداية التسعينات.

2 - البطالة الدورية: وهي تلك البطالة التي تحدث نتيجة توالي بعض الدورات الاقتصادية خاصة بالدول النامية، ولكن غالباً ما تكون هذه الدورات منعكسة من الخارج ولا سيما من البلاد المتقدمة، وقد ظهرت هذه البطالة في تشايد عدة مرات في السبعينيات وفي الثمانينيات وفي وسط التسعينيات، ولا سيما في مجال العاملين بالزراعة والرعي حيث تميزت فترة السبعينيات وكذلك فترة الثمانينيات لعدم ثبات أسواق تصدير القطن، كذلك ما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية من إصابة الثروة الحيوانية التشادية بنوع معين من الأمراض (الحمة القلعية - الجيري) مما اضعف كثيراً من صادرات ذلك القطاع.

3 - البطالة الموسمية: وترجع هذه البطالة إلى طبيعة العملية الإنتاجية التي تكون ذات طبيعة موسمية، وهي من تشايد تطبق على العاملين في مجال صيد الأسماك والعاملين في زراعة القطن والأرز والدخن.

5-البطالة الفنية: وهي تلك البطالة التي تنشأ نتيجة التقدم الفني والتكنولوجي وإحلال الآلات محل العمال، وقد شهد مجال الثروة الحيوانية والزراعية في تشايد هذا النوع من البطالة، حيث أدى تجديد المجازر الآلية في فرشا وأبشهة وفي سار إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة، كما أدى استخدام الآلات الحديثة في الزراعة إلى توفير عدد كبير من المزارعين (في المزارع النموذجية) الذين ليس لديهم القدرة على استخدام الآلات الزراعية المتقدمة، فضلاً عما وفرته من أعداد ثبت عدم جدواً ما يقوموا به من أعمال في ظل وجود هذه الآلات الحديثة¹.

¹- ناصر النائي أدم، مبادئ الاقتصاد تحليل كلي وجزئي، مرجع سبق ذكره.

5- البطالة المقنعة: وتعني بها قيام عدد من العمال بعملية إنتاجية تحتاج إلى عدد أقل من العمال، وهذا النوع من البطالة يرى بوضوح في الإدارات التشادية الحكومية، وكذلك في السفارات التشادية بالخارج، وعموماً فهي صفة عامة تصاحب العاملين التشاديين في شتى الإدارات الحكومية وكذلك في شركات القطاع العام.

أسباب ظاهرة البطالة في تشاد:

إن لظاهرة البطالة أسباب عديدة وراء بروزها وانتشارها منها ما هو اجتماعي ومنها هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو دولي ويمكن أبرز هذه الأسباب وذلك على النحو التالي¹:

- 1- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- 2- عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الإعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب الإنتاج وضعف الاستثمارات.
- 3- الاتجاه نحو تقليل الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج والاصلاح الاقتصادي.
- 4- عدم التزام الحكومة بتقديم القروض والمساعدات لبعض المشاريع الصغيرة.
- 5- زيادة الهجرة العشوائية من الأرياف إلى المدن.
- 6- سيادة ثقافة (العيوب) التي تعني عدم استعداد الشباب لممارسة العديد من الأعمال المهنية والحرفية التي دون الأعمال المكتبية والإدارية في الترتيب الوظيفي.
- 7- الخلافات السياسية والحروب المستمرة، والنزاعات، مما يزيد التوتر.
- 8- سوء التخطيط القومي الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستعمار القومي.

¹ مريم عرجا ارتورو، البطالة وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص42.

- 9- الانخفاض المستمر في الطلب على العمالة وذلك نسبة لظهور الآلات الحديثة.
- 10- ضعف القدرة على جلب بعض الاستثمارات الأجنبية.
- 11- اعتماد أغلب الأفراد على أعمال معينة أو حرف متشابهة.
- 12- الرشوة والاختلاسات في بعض من المؤسسات.
- 13- تدني مستويات التعليم وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي.
- 14- بطء النمو الاقتصادي للمنطقة.
- 15- انتشار ظاهرة الفساد الإداري والواسطة والمحسوبيّة في تشغيل الباحثين عن العمل.
- 16- إغراق الأسواق بمنتجات الدول الغنية ذات المميزات التفاسية والتي بالضرورة ستقتضي على الصناعة المحلية وبالتالي تزيد اعداد المتعطلين وترفع معدلات البطالة أضعافاً كما هي عليه.
- 17- انخفاض الطلب على العمالة التشادية وذلك بسبب قلة المؤهلات العلمية والعملية.
- 18- ارتفاع معدل نمو العمالة مقابل انخفاض نمو الناتج القومي.
- 19- استغلال أصحاب العمل للعمال، وتشغيل الأطفال.
- والبطالة أصبحت تنتشر في أغلب أنحاء العالم، وليس هناك دولة بدون بطالة ولكنها تساهم في الحد منها ومحاربتها، حيث أنها تنتشر بصورة كبيرة في الدول النامية وأغلبها في آسيا وإفريقيا وبعض الدول العربية، وذلك من خلال العديد من الأسباب التي ذكرت، والتي تكون سبب انتشارها الأول، إلا أن العديد من الدول تستخدم العديد من السياسات والإجراءات من أجل مكافحة البطالة وتحفيتها.

آثار البطالة على التنمية الاقتصادية في تشاد

أ- التأثير الاقتصادي: من أضرار البطالة انخفاض الرفاهية الاقتصادية حيث تهدد الطاقات الانتاجية وينخفض مستوى الناتج والدخل وتختل الأسعار، ومن الناحية الأخرى فإن القضاء على البطالة يرفع الطاقة الإنتاجية للدولة فيزيد الناتج وتستطيع الحكومة المحافظة على نوع عجلة التنمية الاقتصادية، أضعف إلى ذلك عبء البطالة يقع على الدولة وكثيراً ما يحدث ذلك عجزاً في ميزانياتها، وحيث ترتفع معدلات البطالة، فإن ذلك يعني عملياً الاستغناء عن جميع السلع والخدمات التي يمكن للعمال العاطلين عن العمل تقديمها وفي فترات الركود، يبدو الأمر وكأن كميات كبيرة من السيارات والمنازل، والملابس، وغير ذلك من السلع قد رمى بها في البحر ومن هنا تطلق إلى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستقرار في طريقه نحو التطور و التقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية نصفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحويلها من سياسة تمويلية بحثة إلى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل بدقة الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتأمين النمو الاقتصادي وبالنسبة المعقولة.

ب- التأثير الاجتماعي: يشعر المتعطلون في تشاد باليأس والاحباط وعدم الانتماء للدولة فتشير الجنح والجنيات والمخالفات والسرقات وخاصة إذا لم يتلقى العامل إعانة بطاله خلال فترة تعطله ومن ثم يعجز عن اشباع الحاجات المعيشية الضرورية واضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في رغد من العيش، ومما هو جدير باللحظة أنه كما طالت الفترة التي يتعطل فيها العامل كلما صار صدرها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية العامل فتضمن مهارته بل يفقد الإنسانية ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه، حتى إذا أتيحت للمتعطل فرصة العمل مرة ثانية، بعد انقطاعه عن العمل فترة طويلة من الزمن، لكان ذلك في غير صالح العمل، وعن حالة الشباب في تشاد فإن البطالة تؤثر بهم، وذلك سبب الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وأن المراهقون بشكل عام يعانون من أعلى معدل البطالة في أي تجمع

سكاني، ولا شك أن التكلفة الاقتصادية لبطالة كبيرة، ولكن التكلفة الاجتماعية أكبر بكثير، وليس هناك من رقم نceği يمكن ان يعبر من حجم المعاناة البشرية والنفسية التي قد تتحقق عن البطالة فسارية متواصلة، لقد تأكّدت المأساة الشخصية الناتجة عن البطالة المرة تلو الأخرى، وتعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي تواجه المجتمع لما يتربّ على تلك الظاهرة عن آثار اجتماعية سيئة ومنها المشاكل العائلية قد تؤدي إلى تفكّك المجتمع الذي ينتشر فيه، وأن هذه الآثار الاجتماعية قد تؤثر على الانحطاط، وقد تغير الاحصاءات العلمية وأن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية.

ج- التأثير السياسي: مما لا يدعو للشك أن البطالة وانتشارها قد يهدّد الاستقرار السياسي، وخاصة ما تراه في الآونة الأخيرة ما ظهر في بعض الدول من مظاهرات وفوضى حتى قد أدت إلى استقالات بعض زعماء العالم وأصبح هناك تشوب فوضى وسرقة وعملية سلب ونهب، وفي تشدّد من تشوب النزاعات والتمرد، وعدم الاستقرار الأمني في المجتمع، وقد يظهر ذلك خاصة عندما تطول الفترة الزمنية التي يتعرّض لها العاطلون، ففي ظل انفجارهم فسيحصل كل هذا لأنهم عجزاً من الصبر وليس هناك بديل، وهذا قد يهدّد الاستقرار السائد في البلاد، وأن الوضع السياسي والأمني يلعب دوراً كبيراً في معدلات البطالة بشكل عام حيث تشهد أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاماً مستقراً ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لا تحكمه امزحة فردية أو أحزاب أحادية، للمنهج والتكتون، ويتمتع بقدر مفعول نمن التعديدية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجلـل السياسات المحلية والقرارات أمن وسلامة اقتصاد المجتمع ككل.¹

د- التأثير الأمني: تتمثل الآثار الأمنية البطالة خلال تقشّي الجريمة عند العاطلين كالسرقة والنهب والقتل وغيرها من الجرائم، وهو امتداد طبيعي للأثار الاجتماعية التي تتحول إلى آثار نفسية ثم تتحول إلى آثار أمنية، وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع ارتفاع نسبة

¹ مريم عرجـة أرتـيرو، البطـالة وأثـرها عـلى التـنمية الـاقتصادـية فـي تـشـاد ، مـرجع سـبق ذـكرـه، صـ41

الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، وعليه نجد ان البطالة تشكل خطر على الأمن القومي إذا لم تتعامل معه الدولة بأسلوب علمي مدروس.

دور الدولة في مواجهة مشكلة البطالة

إن مشكلة بطالة الشباب من المشاكل الخطيرة في تأثيرها المستقبل على وطننا ومن ثم يتعمد مواجهتها بما يتناسب مع خطورتها من خلال الوعي والدراسة والاهتمام والجدية، ولا سبيل أمامنا في هذا الصدد لخروجنا من المأزق سوى العلم به أن ندرس المشكلة ونحدد أسبابها ونرسم استراتيجية موحدة وشاملة للخروج منها وبغير التكافف إن هذه المشكلة سوف تزداد مع الأيام تقاقماً وسوف يزيد تأثيرها الضار الذي سيتجاوز حدود القطر إلى باقي الأقطار، فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها قdra أو عدم توفيق بالنسبة للأفراد المتعطلين. بل هي في المقام الأول مشكلة اقتصادية واجتماعية لها عوامل ومبررات ويمكن بالقطع عن طريق الدراسات والتحليلات الأسس العلمية والعملية والحد منها والتغلب عليها على المدى الطويل، وأن تستهدف السياسات تحويل الاهتمام من الدول باعتبارها المسئولة الأول عن خلق فرص عمل إلى عملية ذات قاعدة عريضة تشتهر فيها أطراف العمل الثلاثة، وعلى وجه الخصوص مبادرات أصحاب الأعمال.

ومن أهم الأدوار التي يجب على الدولة القيام بها لمواجهة والتغلب على مشكلة البطالة ما يلي¹:

1. ضرورة العمل على زيادة الدخل بين أفراد المجتمع.
2. العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية.
3. إيجاد فرص عمل جديدة للشباب.
4. زيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجالات الأعمال الحرة والأعمال الحرافية

¹ طارق عبد الرؤوف عامر: *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة* ، ط 2 ، 2015 ، مطرشاد برس- بيروت، ص:35-37

5. ضرورة قيام الدولة بإعادة النظر في السياسة التعليمية بحيث تقوم هذه السياسة بدراسة الاحتياجات العقلية لسوء العمالة في كافة المجالات حتى لا يبتلى المجتمع بالمزيد من الخريجين المتعطلين وأن تزداد مساحة التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والمهني مع ترشيد التعليم الجامعي

6. توازن الدولة بين نسبة الخريجين وبين الاحتياجات الحقيقية منهم وأن تحول الفائض إلى مجالات أخرى بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة.

7. أن تقوم الدولة بالتشجيع على العمل في القطاعات الأخرى غير الحكومية مع توفير الحماية الالزمة لهم حتى يتحقق لهم الاستقرار النفسي في هذه الأعمال مع توفير الخدمات الالزمة مع من تأمينات ومعاشات ورعاية صحية لهم ولأسرهم.

8. تيسير الاقراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك وأن تكون ميسرة وبنسبة فائدة قليلة

9. الاهتمام بالأنشطة الثقافية والدينية في مراكز الشباب خاصة وفي الهيئات الشبابية عامة حتى تحمي الشباب من الأفكار الهدامة والاتجاهات المتطرفة

10. توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات كثيرة تأخذ كثيراً من العمالة
11. تنمية المشروعات الصغيرة

12. دعم المشروعات الاستراتيجية والمشروعات الصغيرة في مجال إنتاج الملابس وتجهيز الأغذية

13. ترشيد وتنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية وتقنينها بحيث تقتصر صلاحيتها حسرا على الأجهزة المختصة فقط، وذلك من خلال حصرها في مهن محددة، وعدم تعدد الجهات والمصادر التي تقوم بذلك.

14. دعم عملية التدريب المستمر وبخاصة التدريب والتأهيل والاستثمار.

15. دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة وبخاصة لمن هم دون الثانوية.
16. توسيع نطاق عمل المرأة وتوعيتها، وعدم حصرها في مهن محددة.

17. تشجيع قيام المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقة دائمة.

18. تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوفير الضمانات والاحتياجات الازمة لنجاحها ومن بينها العمالة المناسبة لتقنولوجيا مشروعاتها التي عادة ما تكون متقدمة ومتطرفة.
19. التوسيع في إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات إليها وتوفير واستقرار أبنائها.
20. تعديل قوانين العمل للمنحرفين وذلك للحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى بحيث تسهم وزارة العدل في تعديل بعض القوانين وذلك كي تساعدهم على البحث عن فرص عمل أو الهجرة الخارجية
21. التعاون بين وزارتي الاقتصاد والتخطيط للموازنة بين الخطط التنموية وزيادة النمو السكاني لاستيعاب الأعداد القادمة لسوق العمل.
22. أن تسهم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدورها الفعال لرفع مستوى العمالة عن طريق وجود مشاريع ودراسات علمية أكاديمية تستقصي عن معدلات البطالة بشكل عام (ريف و مدينة) ذكور و إناث.¹

ثانياً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

إذا كانت الربحية هي التي تحكم عمل هذه الشركات الخاصة، إلا أنها أيضاً يمكن أن تعمل أيضاً في ظل الاتفاق والتوافق العالمي واستكشاف العديد من الفرص. إن من المهم تطوير استراتيجيات الشركات سواء كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً من أجل التنمية وإذا كانت هناك نماذج لفشل العديد من الشركات أياً كانت تسميتها إلا أن البعض حقق بعض النجاحات في مجال الإسهام في التنمية والحد من الفقر.

¹ طارق عبد الرؤوف عامر :أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضع المؤسسات التي ستتمو فيما بعد في صور أكبر، فنجاح المؤسسات الكبيرة يبدأ من الفرص الصغيرة، وعليه فلا بد من توافر البنية الأساسية لإنشاء هذه الصناعات، ولا بد من آلية تحقق الأمور الفرص والمشروعات الصغيرة التي تحول من مؤسسات كبيرة، ولا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هناك معايير عديدة لتحديدها، وقد وضع الاتحاد الأوروبي ثلاث معايير لها وفقاً لحجم العمالة وتحديد القوانين لها.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهدافة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيأكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترب بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

1. تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
2. توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتناسب مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة)¹.
3. تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً يفتح ابواباً للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ على هذه الصناعات التقليدية من الاندثار. والمطلوب من رجال الأعمال والدولة

¹- صابر أحمد عبد الباقى: المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة ، مسترجع من آخر زيارة 23-10-2022 <https://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88496>

إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقاً لأحدث التقنيات مع الحفاظ على الهوية المصرية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسياً ومادياً واجتماعياً حتى يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والاصالة.

4. تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

5. يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

6. إنها وعاء للتكون الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.¹

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ما زالت تحتاج لعناية خاصة في المنطقة، حيث أنها ما تزال في طي النسيان ولا يتحدث عنها أحد في المنطقة، وعلينا أن نتذكر أن أغلب الاقتصاديات العالمية تعتمد على مشروعات متاهية الصغر حيث يصل حجمها في إيطاليا إلى 96% من حجم المشروعات، وكذلك في اليابان حيث تصل النسبة إلى 56%. أما في الصين فإن عدد المشروعات الصغيرة يصل ضعف حجم سكان الدنمارك، وفي ماليزيا هناك 90,000 مشروع صغير ومتوسط، كما أن الدول تختلف في درجة أسلوب تعاملها مع المشروعات الصغيرة، فالبعض يراها جديرة بالاهتمام. والبعض الآخر يرى عكس ذلك. وفي الصين نجد أن 78% من عدد السكان يعملون في الصناعات الصغيرة وفي ماليزيا تصل هذه النسبة إلى 12% فقط.

¹ صابر أحمد عبد الباقي: المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة ، مسترجع من آخر زيارة 23-10-2022 <https://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88496>

إن المشروعات الصغيرة قد تكون أكثر إنتاجية من المشروعات الأخرى وهي تمثل آلية لخلق فرص الاستثمار وخلق فرص العمل الكفيلة في امتصاص جهداً من عبء البطالة، كما أنه لا بد أن يتتوفر لهذه المشروعات آليات جديدة لخلق النمو والإبداع، ولا يمكن أن تكون كذلك إلا بفهم واع لهيكلة هذه المشروعات، وعليه فإن الدول النامية مدعوة إلى وضع السياسات والبرامج التي من شأنها أن تشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها، كما أن تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المادي لها من خلال البنوك وبشروط ائتمانية خفيفة كفيلة في تقديم حلول ناجعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفشي البطالة كما فعل ويفعل بنك كرامين في بنغلاديش. وفي تجربته الرائدة لمؤسسه الدكتور البروفيسور محمد يونس.¹

رابعاً: مدى تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة:

- الآثار المباشرة:

انتشرت دراسات كثيرة في الأوانة الأخيرة تأكيد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تستقطب وتسوّع أعداداً أكبر من العاملين والموظفين أكثر مما تطلبها المشاريع الكبيرة، وهي بذلك ساهمة في تقليل أعداد العاطلين عن العمل ويتمثل دورها من خلال هذه الحقائق:-

- أ- معظم المشاريع الصغيرة تتدرج تحت المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة ضخمة، على عكس المشاريع الكبيرة التي تحتاج رأس مال كبير وأيدي عاملة أقل.
- ب- المشاريع الصغيرة ماهي إلا نقاط تدريب وخبرة للأيدي العاملة، فهي تدرب وتشدّأ أيدي عاملة احترافية مبتكرة ومبدعة بعيداً عن التكنولوجيا الحديثة على عكس المشاريع الكبيرة.

¹ وليد ناجي الحيالي : دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ص 21

2- الآثار الغير مباشرة:

إذا استطاعه هذه المشاريع ان تتحقق حقيقة وثبتت جدارتها على أرض الواقع، كما استطاعه ان تحدث تنمية إقتصادية كبيرة في مجالات كثيرة ومتعددة بأنها سوف تتفع إعداد كبيرة من الأفراد ولو بأجور كبيرة أفضل من أن يتراكم إعداد العاملين الذين لا يجدون قوته يومهم وبذلك تستطيع الحد من مشكلة البطالة وتستطيع ان تساهم في:-

- أ- تقليل المخاطر والكوارث واصابات العمل، لأنها تركز على الأدوات والمعدات ليست عالية المخاطر، فهي تهتم بالعمل السهل وليس الأشغال الشاقة والصعبة.
- ب- تستطيع ان تجهز السوق المحلي في أفضل المنتجات وبصنع أيدي محلية وطنية، والأسعار تناسب الأشخاص والأفراد في المجتمع وبذلك تعمل على التشجيع على شراء المنتج الوطني¹.

¹- مصطفى عبدالله القضاة، رياضة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج 1، العدد 10، 20 أغسطس 2020م، ص 9.

المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة في تشا

أولاً: المشروعات الصغيرة في تشا

1. ماهية المشروعات الصغيرة في تشا:

من خلال الدراسة الاستقصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (MPME) سابقاً، وعلى هامش الاجتماع حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) و (PMI) في انجمينا يوم 8 أكتوبر 2012م، لقد اتفق المؤتمرون على وضع تعريف للشركة التشادية كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والغرفة التجارية والوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تستجيب للخصائص التالية:

- 1- صغر حجم (عدد الموظفين، الميزانية العمومية أو سجل الأعمال).
- 2- مركزية وتخصيص الإدارة حول المالك.
- 3- نظام معلومات داخلي بسيط.
- 4- نظام معلومات خارجي بسيط يعتمد على الاتصال المباشر.
- 5- القدرة على الابتكار للتكييف مع السوق.
- 6- القرب بين الرئيس والموظفيين.
- 7- إطفاء الطابع الرسمي.
- 8- لا توجد مستويات هرمية أو قليلة جداً.

وصنفت الشركة التشادية على المعايير التالية¹:

أ- الشركة كيان يقوم بنشاط مربح بشكل مستقل، بينما يستخدم أقل من 50 موظفاً ويقل حجم مبيعاتها السنوية عن 200,000,000 فرنك، وإجمالي الرصيد السنوي الذي لا يقل عن 150,000,000 فرنك هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة (SME).

¹ تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المسؤولة عن التحقيق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SND-PME) في وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - انجمينا 03 أكتوبر 2012م، المصدر: ANIE "الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات".

وتعتبر الشركة (شريكة) في شركة أخرى، إذا كان لديها حصة تتراوح بين 25% وأقل من 50% فيها، والشركة الأخرى لديها حصة تتراوح بين 25% وأقل من 50% في الشركة الملتمس، لا تقوم الشركة المقدمة بإعداد حسابات موحدة تغطي الشركة الأخرى، وهذا التعريف هو الذي اقترحه اجتماع اللجنة الوزارية المسؤولة عن التحقيق SND-PME وكذلك بهدف تعريف الشركات حسب قوتها العاملة ودورانها أو ميزانيتها العمومية الإجمالية إلى تحديد نوع الشركة، وتعريف المؤسسة الصغيرة (PME) في ترشاد (أو حتى الشركات الحرفية العائلية).

2. المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة¹:

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما

1- المعايير الكمية:

أ) العمالة: ولكن في ظل نفس الفن الإنتاجي لا يصلح بمفرده.
ب) معيار رأس المال: رغم عدم الاتفاق على رأس المال المستخدم (هل هو العامل أم الأصول الثابتة أم حجم الطاقة الإنتاجية مع استبعاد الأرض).

2- المعايير المركبة:

تستخدم أكثر من معيار كمي مثل:

أ-كمية الإنتاج

ب-قيمة الإنتاج

ج-سنوي جودة الإنتاج

مع مراعاة أن المعيار يختلف في الدول المقدمة على تلك النامية، وفي دراسة عن 54 دولة

(نامية * متقدمة) وجد الآتي²:

¹ النجار فايز جمعة، والعلي، عبد الستار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، عمان – دار حامد للنشر والتوزيع، ص: 62.

² أحمد عبد الرحمن الشميري، المؤتمر الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة 2012م، ص: 21.

جدول رقم (2) يوضح معايير تصنيف المشروعات الصغيرة

الإجمالي	العمالة والمبيعات	المبيعات والأصول	العمالة والأصول	العمالة والمبيعات	حجم المبيعات	أصول عاملة	عدد العاملين	المعيار تصنيف الدول
15	0	0	3	2	0	1	9	دول متقدمة
39	4	1	16	1	1	10	6	دول نامية
45	4	1	19	3	1	11	15	الإجمالي

المصدر: جيهان عبد السلام، مقال كتبه عن المشروعات الصغيرة واثرها على التنمية الاقتصادية في افريقيا (دراسة) 2020/05/02 : <https://pharoustudies.com>

3. دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

إن الكثير من المتخصصين في الاقتصاد والإدارة ركزوا في أبحاثهم على أن التطور الاقتصادي لأي بلد يعتمد على مدى قدرة المشروعات الاستثمارية القائمة على الإنتاج وفق المعايير ولا أحد يستطيع أن ينكر أو يتجاهل دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في النهوض الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة، وفيما يلي الجدول (4) الذي يشير إلى مدى أهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل في بلدان المختلفة بما فيها تشاد¹.

جدول رقم (3) يوضح نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل 2018

البلد	نسبة المساهمة (%)
الإمارات	%90
فرنسا	%62
أمريكا	%58
نيجيريا	%70
اليابان	%55,7
جنوب إفريقيا	%47
كينيا	%80

المصدر: جيهان عبد السلام، مقال كتبه عن المشروعات الصغيرة واثرها على التنمية الاقتصادية في افريقيا (دراسة) 2020/05/02 : <https://pharoustudies.com>

¹ عبد السلام وأخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، عمان، 2001م، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص: 8.

ويتبين من هذه الإحصائيات مدى أهمية المشروعات الصغيرة لكافه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض في الاقتصاد الوطني، كما توفر هذه المشروعات أكثر من 46% من الناتج المحلي العالمي، ليس هناك نسبة تحدد حجم المشروعات الصغيرة في تشاد، ولكنها منتشرة كما في بقية الدول¹.

وقد رأى العديد من الباحثين والمختصين في هذا المجال أن مشكلة البطالة يمكن علاجها من خلال إقامة المزيد من المشروعات الصغيرة ولتي بدورها تسهم في تشغيل الأيدي العاملة.

4. أسباب فشل المشروعات الصغيرة:

بالرغم من الخصائص والمميزات الكثيرة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى فشل أو تصفية هذا النوع من المشروعات، وبالرغم من قلة الدراسات التي تبحث في أسباب تعثر أو فشل المشروعات الصغيرة في تشاد، إلا أن أسباب فشل أو تصفية تلك المشروعات في الدول النامية هي نفسها في تشاد، ويمكن إيجاز أهم هذه الأسباب بما يلي²:

- 1 عدم جدوى المشروع
- 2 عدم دراسة السوق دراسة واقية
- 3 عدم مواكبة التغيرات
- 4 المشاكل المالية
- 5 اعتماد صاحب المشروع على خبراته وعدم القبول بمبدأ تقويق تقويض الصالحيات
- 6 نقص العمالة المدرية.

بالإضافة إلى أهمية هذه الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة في الدول النامية، إلا أن الباحث يعتقد أن هناك أسباب قد أخرى قد تسبب في فشل تلك المشروعات، ومن أهمها ما يلي:

¹ صفاء هادي سلمان، المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتأثير القوانين والأنظمة المحاسبية في تطورها الإداري، العدد السبعون، سبتمبر 1997م، ص: 17-18.

² المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، أسباب فشل المشروعات الصغيرة www.hrdiscussion.com

- أ/ إجراء توسعات للمشروع غير مدرستة أو سابقة لأوانها.
- ب/ عدم إجراء تحليل السوق بشكل مستمر للكشف عن التغيرات التي تحصل في السوق.
- ج/ إهمال احتياجات العاملين المادية والمعنوية، مما يؤدي إلى خفض انتمائهم وقناعتهم بالعمل وتحقيق الأهداف المرجو تحقيقه.
- د/ سوء في التخطيط واتخاذ القرار ومتابعة شؤون العاملين ومتابعة تدريبهم وتحفيزهم¹.

ثانياً: أهم الجهات التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشا

هناك مجموعة من المؤسسات الحكومية التي تساهم في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في تشا، وذلك للتقليل من نسبة البطالة والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المنطقة، حيث أن تلك المؤسسات تقوم بتمويل المشاريع بمختلف أنواعها في المجال الصناعي والمجال التجاري والمجال الزراعي وغيرها من المجالات، وكل ذلك يأتي من أجل توفير فرص عمل لهم، وتخفيض اعداد البطالة ومحاربة الفقر وتخفيض البطالة المستمرة، وفتح مشاريع جديدة للشباب في مختلف المناطق بدون تفريق بين الاجناس او تحديد الجنس.

ومن بين تلك المؤسسات الهيئة الوطنية لترقية العمل(ONAPE)، الصندوق الوطني لدعم الشباب (FONAJ)، والهيئة الوطنية لدعم الشباب والرياضة (ONAJES).....²

الهيئة الوطنية لترقية العمل (ONAPE)

الهيئة الوطنية لترقية العمل هي مؤسسة عامة ذات طابع إداري و مهمتها تنفيذ سياسة الحكومة والقيام بالوساطة بين طالبي العمل والشركات.

تركز الهيئة على تقليل الفجوة بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل وكذلك إعطاء معرفة بشأن شبكات التدريب ومساعدة المدارس في مختلف مناطق البلاد على أدراج المهارات الشخصية والتدريب على زيادة الأعمال في مناهجها الدراسية.

¹ الوادي، محمود حسين، المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة دورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، مج 25، ط 1/2005م، ص: 24-25.

² عبد العزيز عمر بركة، دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية، 2015، ص 105

وتأتي المبادرة في إطار الاستراتيجية الهيئة وشركاء التنمية تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع زيادة الأعمال وزيادة فرص الحصول على التمويل وتوفير فرص العمل.

دراسة حالة الهيئة الوطنية لترقية العمل (ONAPE) ودورها في المجتمع التشاركي

أولاً: تأسيس ONAPE ونشأته:

أسست بمرسوم رئاسي رقم PR / 256 / بتاريخ 30 / أكتوبر / 1957 من قبل الفرنسيين في عهد الاستعمار الفرنسي، تعرف باسم (ONAPE) الهيئة الوطنية لترقية العمل تسمى PR / MFPT / 92 (الهيئة الوطنية لتطوير العمل) وتم تغيير هذا الاسم بمرسوم رئاسي رقم 41 / الصادر بتاريخ 10/09/1992¹، وذلك بعد أن أصبحت تابعة لوزارة الوظيفة العامة والعمل وهي هيئة تعمل على تخفيض البطالة، تستقطب خريجي الجامعات والمعاهد والحرفيين والمهندسين وأصحاب الحرف اليدوية، يتم توزيعهم على حسب التخصصات إلى محاربة البطالة، عن طريق توعية الجماهير بنشر الإعلانات بواسطة اللوحات الحائطية لطالبي العمل وأيضاً بتسهيل الطرق للخريجين لإيجاد فرص العمل بأبسط الطرق.².

وعندما تطلب الشركات بعض المتخصصين في المجالات المختلفة من الدولة، تقوم (ONAPE) بإرسال الملفات المختارة إلى الشركات ويتم تعينهم ، وذلك بعد القيام بدراساتها من حيث المستوى العلمي وأيضاً من حيث الخبرة والكفاءة وخدم هذه الهيئة شركات القطاع العام والخاص والتقلدية والحديثة والوطنية والأجنبية .

وتعود الهيئة الوطنية لترقية العمل بمثابة الوسيط أو السمسار بين المنظمات والمتعاقدين، ولها عدة فروع في الأقاليم والمناطق الأخرى، ولا تقتصر أعمال (ONAPE) في ذلك فقط وإنما تقوم أيضاً بتدريب وتأهيل باحثي وطالبي العمل.

بمقرها إن وجدت الفرص أو بإرسالهم إلى مكاتب وإدارات ومؤسسات أخرى والتنسيق معهم.

¹ المصدر وثائق الهيئة الوطنية لترقية العمل ، مرسوم رقم 471 ، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1992 ، ص 1

² . الأمين موسى توم ، أثر إدارة التمويل الأصغر على التنمية الاجتماعية في دولة ت Chad ، 2019 ، ص 80

وتعد الهيئة الوطنية لترقية العمل بمثابة الوسيط بين المؤسسات والمعاقدين، ولا يقتصر أعمالها في ذلك فقط وإنما تقوم بتدريب وتأهيل طالبي العمل بمقرها إن وجدت الفرص أو بارسالهم إلى مكاتب وادارات أخرى بعد التسويق معهم، حيث أنها تقوم بتطوير ثلاثة برامج اجتماعية واقتصادية وهي:

أ- التشغيل الذاتي.

ب- برنامج تقديم القروض.

ت- برنامج دعم الخريجين بلا خبرة¹(PADE)

كما ان الهيئة الوطنية لترقية العمل تتالف من ثمانية أقسام، وثمانية عشر مكتبا إقليما وأربعة مكاتب ملحقة ومراسلين في مناطق معينة في تشاد، ويمكن إشارة إلى أن الأقسام الثمانية التي تمثل الهيئة الوطنية لترقية العمل وهي:

1- شعبة الإرشاد والوساطة وتنمية المهارات (DOIEDC).

2- شعبة علاقات العمل وعلاقات سوق العمل (DRERME).

3- شعبة المحاسبة المالية والمعدات (DESSE).

4- شعبة الدراسات الإحصائية والمتابعة والتقييم (ESSE).

5- الشعبة الإدارية والقانونية (DAJ).

6- شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال (DOIC).

7- المنسق المسؤول عن مراقبة الهياكل اللامركزية والتعاون الدولي (CCSSDCI).

8- مكاتب الولايات².

¹ محمد آدم اسحاق، أثر الرقابة الإدارية في تطوير الأداء الوظيفي، بحث لنيل درجة الماستر غير منشور، جامعة انجمينا 2020، ص 66

²- محمد آدم اسحاق، المرجع السابق.

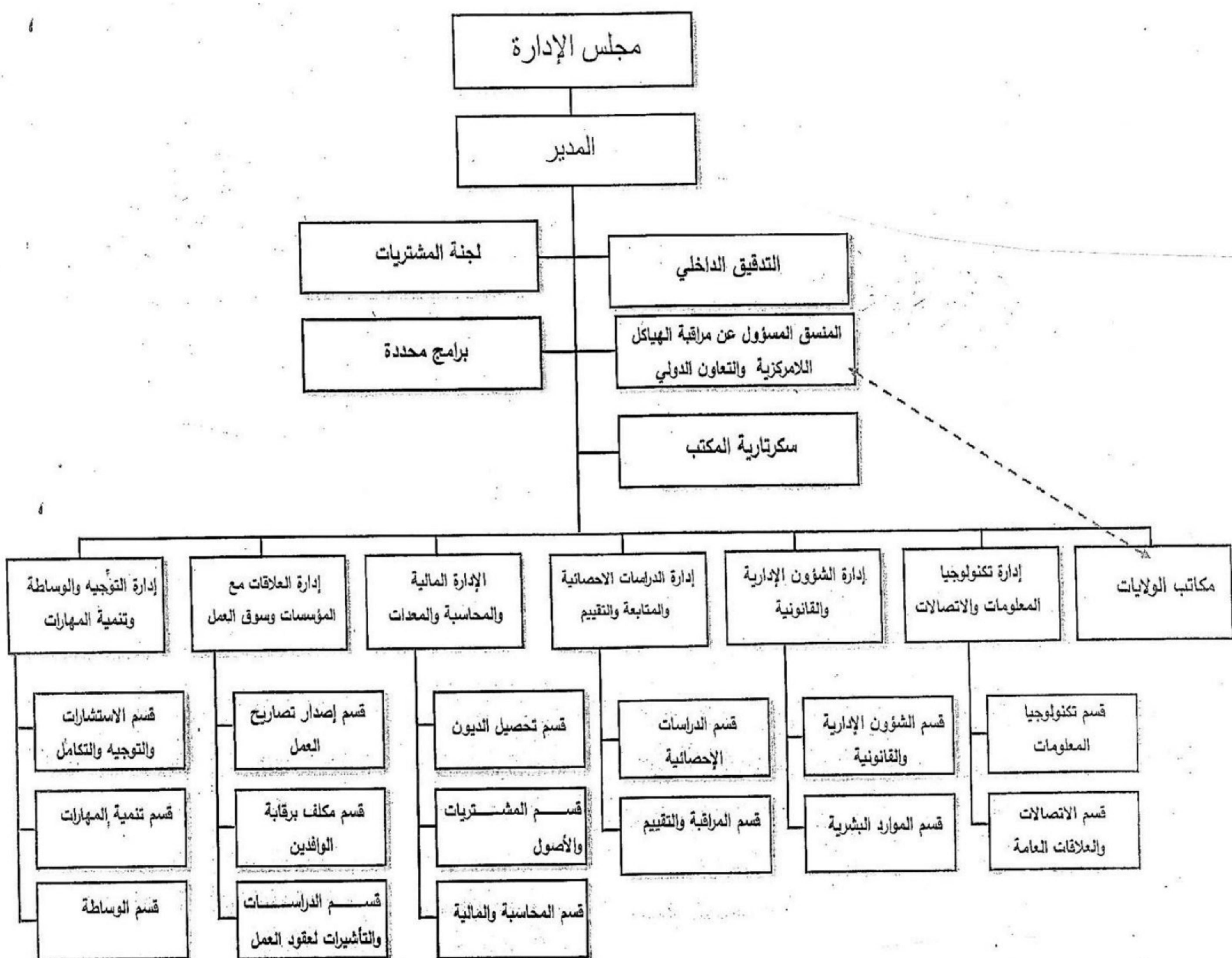
الهيكل الإداري للهيئة الوطنية لترقية العمل:-

من خلال تعريف التنظيم نعني التي يتم بها تنظيم الهيئات الإدارية المختلفة للمكتب، تدار الهيئة الوطنية لترقية العمل من قبل مجلس الإدارة وتحت إشراف مدير يعين بموجب مرسوم رئاسي.

مجلس الإدارة: ينظم مجلس ادارة شؤون المكتب من خلال مداولاته ويتألف من هيئة ثلاثة من تسعه (9) أعضاء موزعين على النحو التالي: ثلاثة (3) ممثلين حكوميين وثلاثة (3) ممثلين عن النقابات (3) وثلاثة ممثلين عن أصحاب العمل (أصحاب العمل)، حيث يتم تعيين ممثلي العمال وأصحاب العمل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط بقرار من الوزير المشرف بناء على اقتراح المنظمات المهنية (أصحاب العمل) والعمال الأكثر تمثيلا¹.

¹ - أرشيف الهيئة الوطنية لترقية العمل، مرسوم رئاسي رقم 1776 الصادر بتاريخ 14 أغسطس 2020م، ص 5.

شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية لترقية العمل ONAPE



المصدر: من أرشيف الهيئة الوطنية لترقية العمل 2020م

مميزات الهيئة:

للهيئة الوطنية لترقية العمل مميزات خاصة بها تتمثل في:

- 1- تعتبر القسم الوحيد المكلف بتطوير الوظيفة في جميع اراضي جمهورية تونس وفقاً للمادة رقم 494 من قانون العمل.
- 2- الموافقة على جميع عقود العمل قبل بدء الأعمال (وفقاً للمادة رقم 67 من القانون رقم PR / الصادر بتاريخ 11/12/1996م الخاص بقانون العمل)

الأهداف العامة للهيئة الوطنية لترقية العمل:

للهيئة الوطنية لترقية العمل العديد من الأهداف التي تسهم في التنمية الاقتصادية ودفع عجلة التنمية وتخفيف البطالة.

لذا فإن الهيئة الوطنية لترقية العمل لدعم العاطلين على تدريب وتأهيل الأفراد من الجنسين، وذلك من أجل مساعدتهم في كيفية إدارة المشاريع الصغيرة، وتمثل أهداف الهيئة الوطنية لترقية العمل في الآتي:

- 1- تدريب العاطلين في مختلف المجالات وتكوينهم.
- 2- تنمية روح المبادرة والإبداع لدى العاطلين.
- 3- الحد من الفقر.
- 4- دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها سواء كانت فردية أو جماعية.
- 5- نوعية العاطلين في جميع المجالات المختلفة مع وضع حلول لمشاكل البطالة.
- 6- مكافحة البطالة ومعالجتها.
- 7- خلق فرص عمل للشباب وعدم اعتمادهم على الوظيفة العامة .

كم أنها تساهم في توفير فرص عمل للعاطلين وتدريبهم وتأهيلهم، هذا بدوره يسهم خفض نسبة البطالة ، كما أنه يدرب العاطلين ويقدم لهم التوعية ، ويقوم أيضاً بمراقبة المشاريع التي تمولها ومتابعتها لا تفشل ويتم إفلاسها ، حيث يقوم بالمتابعة المستمرة لتلك المشاريع ويوافق معهم خبراء في أي مجال لمراقبة سير النشاط كما يساهم أيضاً في تحسين ظروف العاطلين والحد من الفقر .

دور الهيئة الوطنية لترقية العمل:

إن الهيئة الوطنية لترقية العمل لها دور كبير في المجتمع التشاركي تتمثل في الآتي:

- 1- تطوير الوظيفة ومحاربة البطالة والاستغلال في الوظائف.
- 2- تعديل الالات وعروض العمل
- 3- العمل على تطوير وتحسين أحوال الأيدي العاملة.
- 4- العمل على اشتراك الشباب المتخرج من المؤسسات التعليمية وغير متعلمين في الوظيفة.
- 5- العمل على تكوين الأيدي العاملة المؤهلة في جميع القطاعات.
- 6- اعداد احصائية سوق العمل.
- 7- تطوير اعمال التدريب والتوجيه والاستشارة المهنية، والعمل على تكوين وظائف خاصة بالمؤسسات التدريبية.
- 8- اصدار تصاريح وعقود العمل.
- 9- اصدار بطاقات للباحثين عن وظائف عمل وملفات عمال وطنيين وأجانب.

كيفية تقديم الملف:

لكل من يرغب في الالتحاق بالمؤسسة الخاصة عبر الهيئة الوطنية لترقية العمل يقدم ملقة إلى مكتب الهيئة باعتباره باحث عن العمل للحصول عليها ويكون هذا الملف من الآتي¹:

- نسخ من شهادته العلمية أو ما يعادلها.

- نسخة من شهادة الميلاد

- نسخة من شهادة الجنسية

- صورتين شمسيتين

- شهادة التحليل الطبية

ويرفق معها استماراة التسجيل بعد ملئها من قبل الباحث عن العمل وتتضمن هذه الاستماراة أربع فقرات:

أ- السيرة الذاتية للموظف

ب- استفسارات عن الخبرة العلمية والمنصب المطلوب ومدة العمل.

ج- اللغات الأساسية التي يجيدها الموظف

د- دوافع وأسباب البحث عن العمل.

ويقدم له بطاقة تسمى ببطاقة الباحث عن العمل (وسنرفق نسخة لكل من الاستماراة والبطاقة مع فقرة الملحق)

فهكذا يعد الفرد متعاقداً مع الهيئة الوطنية إلى أن يتم تعينه في مؤسسة معينة.

وعندما يتم قبول الموظف وتعيينه يجب عليه الآتي:

¹ مقابلة شخصية مع الحبيب العسيلي، مستشار ببرنامج تمويل المشاريع في الهيئة الوطنية لترقية العمل ONAPE، بمكتب أنجاري، بتاريخ 26-10-2022 الساعة 13:40

إرسال أربع نسخ لعقد العمل (يجب أن يكون مدة العقد على الأقل ستة أشهر) إلى مدير المكتب مرفقة بشهادة طبية ونسخة من شهادة الميلاد.

يتضح لنا أن الهيئة تقوم بدراسة المشاريع المقدمة من قبل فنيين وإداريين ثم يتم اختيار المشاريع الجيدة والناجحة، والتي تساهم في تشغيل عدد من العمالة وتساهم في خلق فرص عمل أخرى، ومن تلك المشاريع في الأقاليم المختلفة التي مولت في الفترات المختلفة، وكانت المشاريع المملوكة مختلفة منها ما هو زراعي وخدمي وغيره، مثل الصناعات التحويلية الصغيرة، والمطاعم، وصالونات الحلاقة، والخياطة، وغيرها من الصناعات التحويلية الخفيفة.

المبحث الثالث : المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

من المهم أن تدرس المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكتمل لديك الصورة وتكون مستعداً لمواجهة تلك التحديات، ومما لا يخفى على أحد أن هناك عدداً من المعوقات والقيود التي تشكل تحدياً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، تتمثل بشكل خاص في ثلاثة محاور رئيسية وهي أولاً: القيود والتحديات المتعلقة بالقوانين واللوائح، وثانياً: التحديات الخاصة بالتمويل وعدم تعدد آليات وطرق الحصول عليه، وثالثاً: القيود والتحديات المتعلقة بقدرات هذه الشركات نفسها.

ونذكر بعض أهم المشكلات الخارجية التي تتعرض لها الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي¹:

- إهمال دور ثقافة الريادة والأبداع والتي تدفع الشباب نحو العمل الحر. حيث نفتقر إلى أي توجّه إلى تطوير هذه الثقافة المهمة.
- 1. غياب الأسس والأطر القانونية التي من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 2. عدم توفر البيانات والأحصائيات السوقية التي تعتمد عليها الشركات في عمل تخطيط دقيق لأعمالها.
- 3. عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في حين أن التنسيق بين جميع هذه القطاعات يزيد الفرصة من استفادة تلك المشروعات ويعزز لوضوح الرؤية للجميع.
- 4. وجود عدد محدود من حاضنات الأعمال، وهي مؤسسات تعمل على دعم أصحاب المشاريع من عدة نواحي مثل توفير البنية التحتية والنموذجية لتمكنهم من إنجاز أعمالهم

¹ تمويلي هو أحد برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع البنك الدولي – قطاع التمويل والأسواق مسترجع من <https://www.tamweely.org/articles> آخر زيارة 26-10-2022

وكذلك توفير الرعاية المثلثى للمشروعات الصغيرة و المتوسطة لتطويرها إلى الحد الذى يضع هذه المشروعات على بداية طريق النمو دون الحاجة الى مساعدة خارجية.

5. على الرغم من بدء البنوك لوضع برامج وخطط إقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنها لا تزال تفضل منح قروض للشركات الكبيرة أو لتمويل العجز الحكومي.

وهناك تحديات ومعوقات أخرى تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بمناخ الاستثمار ، من أهمها طول فترة الحصول على تراخيص معينة وتعذر الجهات التي تتعامل معها وأيضاً التسويق والمنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الوطنية الكبيرة، وكذلك المشاكل المرتبطة بضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية لتلك المشروعات بالمقارنة بالشركات الكبرى.

كل هذه الأسباب وغيرها يجب أن يتم مواجهتها نظراً لأهمية وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة وضرورة رعايتها وتوفير البيئة الإيجابية المشجعة لها ومساعدتها ودعمها حتى يزداد عددها مما يؤثر إيجابياً على الاقتصاد .

الخاتمة: وتشمل الآتي:

النتائج

التوصيات

المصادر والمراجع

أولاً: النتائج:

من خلال البحث تبين أن ليس هناك تعريف شامل وثابت أو محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبيّن أيضًا أن للمشروعات الصغيرة الكثير من المشاكل والتحديات التي تقف أمامها وتكون عائقاً في استمراريتها، فقد تبلورت بجلية في عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل مؤسسات التمويل لمن هذه المشاريع والدعم المالي، واحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

ومن خلال ذلك خلص البحث إلى النتائج التالية:

1. تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتماداً كبيراً على الأيدي العاملة، بأن معظمها مشاريع تحتاج أعداد كبيرة من الأيدي لما تتجه من منتجات يدوية لا تستطيع التكنولوجيا إنتاجها، كما تفعل الشركات الكبرى.
2. إن اغلب أصحاب المشروعات الصغيرة ليسوا مؤهلين ومدربين، فنقصهم بعض من الخبرات لنجاح مشروعهم.
3. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تuala بدائية من ناحية الإدارة والتمويل والتسويق.
4. إن مصادر التمويل والقروض التي تدعم المشاريع الصغيرة ليست كافية لسد حاجات تلك المشاريع واحتياجاتها.
5. كثير من المشروعات الصغيرة رغم الدعم الحكومي والتمويل من قبل المؤسسات الأخرى لم تستفيد من تلك المصادر، لأن القروض التي تقدم لها صغيرة وليس كافية، ثم ومن جهة أخرى تعقيد إجراءات القرض.
6. غالباً ما تعتمد تلك المشروعات الصغيرة في التمويل على المدخرات الشخصية لمالك المشروع.

7. بعض من المستفيدين من التمويل والقرض لم يردوا الأموال التي افترضوها من مؤسسات التمويل بسبب تحايلهم على الجهات الداعمة، مما يصعب للأخرين الحصول على القروض مرة أخرى.

8. إن البطالة ظاهرة معقدة وتحمل في طياتها آثار سلبية تتعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وإن استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، مما ينجز عنها تبعات خطيرة على المجتمع.

9. تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة لمواجهة البطالة عن طريق سياسة التوظيف وقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة في ظل انخفاض حجم الاستثمار وانخفاض تكلفة خلق فرصة العمل.

ثانياً: التوصيات

تعبر المشروعات الصغيرة أنها العمود الفقري في الاقتصاد الوطني لكثير من الدول، وهي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية في الدولة، والقضاء على البطالة، و توفير فرص العمل، فيجب على الحكومة والمؤسسات الغير حكومية على دعم وتمويل تلك الانواع من المشاريع وتدريب المبتدئين فيها لنطويرها وكى تحقق اهدافها وإستمراريتها، ومن خلال ذلك يمكنها ان تدعم الاقتصاد وتقلل من البطالة وتخلق فرص عمل جديدة.

ومن خلال البحث استخلصت أهم التوصيات التالية:

- 1 - يجب نشر الوعي الثقافي عن أهمية تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة والاهتمام بها لتكبر وتنمو.
- 2 - الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتم استخدامها من الباحثين في اعداد الدراسات العلمية.
- 3 - ضرورة اهتمام الدولة بالعملة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة.

- 4- يجب على الدولة الاهتمام بتوفير المزيد من الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة، فالأمر يحتاج إلى مضاعفة حجم المشروعات الصغيرة كما ونوعا.
- 5- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة في كافة مراحل العملية الإنتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.
- 6- استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية. وضرورة الاعتماد على الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة.
- 7- السعي لاستصدار التشريعات التي تتصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم إعانت و القروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.
- 8- تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التوسيع في برامج التدريب في الحرف اليدوية ونصف الماهرة وإنشاء المشاريع الإنتاجية لجلب أكبر قدر من العمالة الوطنية.
- 9- على الدولة تقديم إعانت واغفاءات ضريبية لتلك المشاريع عند بداية مزاولة نشاطها، لعدم قدرتها على تحمل الأعباء الضريبية. ومواكبة التوجهات الجديدة في مواجهة البطالة من خلال المزج بين التعليم العام والتعليم المهني لقدرة هذا الأخير على رفع مستوى آفاق التشغيل مقارنة بالتعليم العام.
- 10- ضرورة متابعة الشباب الذين يتم قبول مشاريعهم، على مستوى الصندوق الوطني لدعم الشباب وكذا الهيئة الوطنية لترقية العمال، من قبل ممثلي تلك المؤسسات، وذلك لضمان نجاح سير مشروعهم.
- 11- مراقبة المشروعات الصغيرة الغير مفيدة والتي تستخدم التجارة الغير مصرحة، كمزاولة الأنشطة المرفوضة والممنوعة في الدولة.
- 12- حث الدولة المصارف على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة من خلال منتجات وصيغ تمويلية حديثة، تساعد تلك المشروعات في الانتشار.
- 13- تشجيع المؤسسات والغرف التجارية بتخصيص موقع ثابت لأصحاب المشاريع الصغيرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- (1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997م
- (2) طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة ، ط 2 ، 2015 ، مط رشاد برس- بيروت.
- (3) عبد السلام وآخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.
- (4) ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة. عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط الخامسة 2014م
- (5) ناصر النائي أدم، مبادئ الاقتصاد تحليل كلي و جزئي، ط3 - 2011م
- (6) النجار فايز جمعة، والعلي، عبد الستار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، عمان - دار حامد للنشر والتوزيع.
- (7) هالة محمد لبيب عنبة، المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال، ط 1 ، 2017م

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- (1) الأمين موسى توم ، أثر ادارة التمويل الأصغر على التنمية الاجتماعية في دولة تشاد، بحث أعد إستكمالا لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال- جامعة إفريقيا العالمية 2016م.
- (2) رئيس حدة: دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر.

(3) سامح شاهين ، عبد الحميد يوسف، رامي ميمي، اسامه سليم : دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية تخصص ادارة اعمال 2017م.

(4) سامح شاهين ، عبد الحميد يوسف، رامي ميمي، اسامه سليم: دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية تخصص اداره اعمال 2017م.

(5) سمية، قنیدرة: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة .رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2009.

(6) عبد العزيز عمر بركة، دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية، بحث أعد إستكمالاً لنيل درجة الماستر في الإقتصاد التطبيقي – جامعة الملك فيصل 2015م.

(7) عبدالباسط طاهر عاشور ، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في تشناد، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك فيصل بتشناد ، كلية الدراسات العليا 2017 م .

(8) محمد بشر الكاتب، الإدارة الصناعية وفرص التوسيع والتتويع، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشور، الخرطوم، 2013م.

(9) مريم عرجا ارتورو، البطالة وأثرها على التنمية الاقتصادية في تشناد، بحث أعد إستكمالاً لنيل درجة الماستر في الإقتصاد التطبيقي- جامعة الملك فيصل، غير منشور، 2020م.

رابعا: التقارير والأرشيف والمجلات

(10) أحمد عبد الرحمن الشميري، المؤتمر الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة 2012م.

(11) تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المسئولة عن التحقيق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SND-PME) في وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – أنجمينا 03 أكتوبر 2012م، المصدر: ANIE "الوكالة الوطنية للاستثمارات وال الصادرات".

(12) حريري بوشعور ، فلاق صليحة: مسببات ظهور البطالة وأثارها الاقتصادية.

(13) حسين عبدالمطلب الاسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليج ، مجلة المستقبل العربي، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70 / ربيع 2015م.

(14) خليلي أحمد، هاشمي بريقل : واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع.

(15) صابر أحمد عبد الباقي: المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة

(16) صفاء هادي سلمان، المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتأثير القوانين والأنظمة المحاسبية في تطورها الإداري، العدد السبعون، سبتمبر 1997م.

(17) عادل عامر: خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(18) عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط.

(19) ماهر حسن المحروق، ايهاب مقابله: المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، 2006م.

(20) المبروك ابلال: السياسة العامة لموريتانيا في مكافحة البطالة ، 2013م.

(21) مجلس وزراء منظمة مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا (OHADA).

(22) مستدات المنظمة الوطنية لترقية العمل (ONAPE).

(23) مصطفى عبدالله القضاة، ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة ودرها في الحد من البطالة، المجلة الدولية لنشر البحث والدراسات، مج 1، العدد 10 ، 20 أغسطس 2020م.

(24) منى صابر فاضل حسن: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، العدد(76) 2020م.

(25) النمروطى صيدم، خليل أحمد: " بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها". مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. 2012

(26) الوادي، محمود حسين، المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، مج 25، ط 1/2005م.

(27) وليد ناجي الحيالي : دراسة بحثية حول البطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .

خامساً: المقابلات الشخصية

(28) مقابلة شخصية مع الحبيب العسيلي، مستشار برنامج تمويل المشاريع في الهيئة الوطنية لترقية العمل ONAPE، بمكتب أنجاري، بتاريخ 26-10-2022 الساعة 13:40

سادساً: المواقع الإلكترونية

29) <http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler-10-2022>

25

30) www.alukah.net

آخر زيارة <https://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88496> (31)

23-10-2022

(32) المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، أسباب فشل المشروعات الصغيرة

www.hrdiscussion.com

33) <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles>

34) <https://www.aljazeera.net/ebusiness/24-10-2022>

آخر زيارة <https://www.tamweely.org/articles-2022> من مسترجع من

26-10

الملاحق

ملحق رقم (1)

نموذج لمشروع صغير مقدم للهيئة الوطنية لترقية العمل



الهيئة الوطنية لترقية العمل

ورقة شاملة

اسم واللقب: صلاح الدين النور الشاذلي

العنوان: أنجمينا - تсад ، حارة ديكيل شارع 60م

رقم الهاتف: +(235) 63664401 - 95664401

الوظيفة أو المهنة: فني - مهندس كمبيوتر

المؤهلات: فني تقني في مجال هندسة الكمبيوتر

"اسم المشروع: مركز سينا لخدمات الحاسوب"

العنوان وموقع المشروع: أم رقيبة مقابل ثانوية ابن سينا التعليمي

المؤسسة التمويلية للمشروع: ONAPE

تاريخ بدء التشغيل للمشروع: بدء التشغيل حاليا

الهيكل المفصل للمشروع

- 1- الهدف العام للمشروع:**
 - الاستثمار.
 - الاتجاه نحو الأعمال الإلكتروني والحواسيب والتجارة الحرة في تحسين الوضع الاقتصادي الفردي والجماعي.
 - توفير فرص للأيدي العاملة للتقليل من حدة بطالة الشباب.
 - غرس مفهوم إنشاء المشاريع الصغيرة خصوصاً للشباب المثقفون أو الدراسين والمتخرجين من الجامعات والمعاهد.
- 2- الهدف الخاص للمشروع:**
 - عدم الاعتماد للدخل اليومي وأخذ المسؤولية الشخصية والمساهمة في الحياة الاجتماعية.
 - تحقيق الذات والاستقلالية والأرباح.
 - والأسباب الاجتماعية كالطلالة.
- 3- الدوافع والمبررات:**
 - لي القدرة والكفاءة والمعاملة والجمهور لإدارة العمل وصحبة مهندسين معي لمساعدة وإنجاح هذه الفكرة .
 - باعتباري شخص لديه المعرفة والخبرة في مجالِيِّ الخاصِّ جرى فكري نحو إنشاء مركز لخدمات الحاسوب والتصوير والخدمات البرمجية، مع مراعات الأهداف أعلاه، وذلك بعد دراسة دامت شهور أتت فكرة إنشاء هذا المركز ونظراً لاستراتيجية الموقع والفرصة الثمينة لإنشاء لمثل هذه المشروع.
 - الموقع المختار أعلاه هو موقع استراتيجي مقابل لثانوية ابن سينا والشيخ حمدان وأيضاً جامعة الملك فيصل وكذلك الموقع يوجد به كثافة سكانية ومؤسسات تعليمية تساهم في أنجاح هذا المشروع مما أعطاني الثقة بنسبة 87%.

- ما هي الفئة المستهدفة للسوق:** 4
- ما هي فئات العملاء التي تستهدفها:
 - الباحثين والكتاب في الدراسات العليا.
 - المؤسسات والمنظمات والجمعيات الغير حكومية.
 - الثانويات والمدارس الحكومية وغير حكومية.
 - الطلاب الجامعيين وطلاب المدارس الثانوية.
 - المؤلفون ومصورو الكتب المؤلفة.
- ما هي الأسباب التي تدفعهم للإقبال على منتجك:**
- الثقة والشفافية في العمل.
 - الدقة الكاملة في الوقت والعمل في المنتج والاسعار المناسبة.
 - الجودة والمصداقية والشغل الدائم لكسب المزيد.
- ما هي الخدمات التي تدفعهم للإقبال على منتج منافسيك:**
- الخدمات الممتازة في العمل.
 - الاسعار الاضافية المغفاة، والتنسيقات مع الزبائن.
 - الثقة والمصداقية والجودة في المركز.
- العملاء الدائمون من كافية احياء المستهدفين للمشروع.**
- وصف أنشطة المشروع:** 5
- البرمجة الحواسيب والهواتف وصيانتها.
 - الطباعة والتنسيق العالي للمعروضات الحديثة.
 - التصوير الفوتوغرافية وتصميم الغرافيك.
 - تغليف وتجليد البحوث والمذاكرات والكتب المؤلفة.
 - شراء وبيع الاجهزة الحاسوبية.

6- جدول المعدات الضرورية

البيان	العدد	المبلغ الفردي	إجمالي المبلغ
أجهزة كمبيوتر لوحية وكتبي	3	100.000 F	300.000 F
آلة للتصوير العادية	1	375.000 F	400.000 F
آلة تصوير ملون عالية HP	1	275.000 F	290.000 F
آلة يدوية للتغليف وآلة مسخنة	1	150.000 F	150.000 F
آلة تصوير PHOT	1	85.000 F	90.000 F
لافته لمركز بنظام حديث	1	55.000 F	60.000 F
آلة في تغليف الكتب والبحوث	1	150.000 F	150.000 F
معدات لجلوس (كالفرشات)	3	35.000 F	100.000 F
دبابات صغيرة وكبيرة	3	7500 F	22.000 F
المراوح والتكييف	3	25.000 F	75.000 F
طوابيل مكتبية وكراسي	4	40.000 F	155.000 F
الانوار الكهربائية واسلاك موصلة	5	9.000 F	50.000 F
التهيئة والترميم	1	20.000 F	20.000 F
المولد الكهربائي	1	100.000 F	100.000 F
ايجار مكتب المشروع	3	90.000 F	270.000 F
ايجار الموظفين	3	6.000	180.000 F
TOTAL			2.500.000F

7- المبلغ الإجمالي للمشروع : $2.500.000F = 99\%$

8- المبلغ العام المطلوب للمشروع : $1.800.000F = 80\%$

9- المبلغ المساهم بقيمة 20% للمشروع : $700.000F = 19.84\%$

10 - جدول

الاولى السنة

خلال

المعدات

إهلاك

بيان

القيمة المتبقية -681.440 F	الإجمالي	الشهر خامس	الشهر رابع	الشهر ثالث	الشهر ثاني	الشهر أول	نسبة إهلاك	الفترة عمرية بالشهر	إجمالي مبلغ	بيان
175.000 F	125.000 F	25.000 F	25.000 F	25.000 F	25.000 F	25.000 F	0.08	12 شهر	300.000F	أجهزة كمبيوتر لوحى وكتبي
233.330 F	166.670	33.334 F	33.334 F	33.334 F	33.334 F	33.334 F	0.08	12 شهر	400.000 F	آلة للتصوير العادية
120.545 F	120.835 F	24.167 F	24.167 F	24.167 F	24.167 F	24.167 F	0.08	12 شهر	290.000 F	HP آلة تصوير ملون عالية
66.665 F	83.335 F	16.667 F	16.667 F	16.667 F	16.667 F	16.667 F	0.11	9 شهر	150.000 F	آلة يدوية للتغليف وآلة مسخنة
40.000 F	50.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	0.11	9 شهر	90.000 F	PHOT آلة تصوير
87.500 F	62.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	0.08	12 شهر	150.000 F	آلة في تغليف الكتب والبحوث
50.000 F	50.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	10.000 F	0.10	10 شهر	100.000 F	معدات(الفرشات)
9.775 F	12.225 F	2.445 F	2.445 F	2.445 F	2.445 F	2.445 F	0.11	9 شهر	22.000 F	الدبابات
12.500 F	62.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	12.500 F	0.16	6 شهر	75.000 F	المراوح والتكييف
68.885 F	86.115 F	17.223 F	17.223 F	17.223 F	17.223 F	17.223 F	0.11	9 شهر	155.000 F	طاوبل وكراسي
58.330 F	41.670 F	8.334 F	8.334 F	8.334 F	8.334 F	8.334 F	0.08	12 شهر	100.000 F	المولد الكهربى
971.150 F	860.850 F	172.170 F	172.170 F	172.170 F	172.170 F	172.170 F	-	-	1.832.000 F	TOTAL الإجمالي

11- جدول المصاريف الشهرية وافتراضيات الدخل اليومي والتسويقي

• افتراضيات التسويق والدخل اليومي

صنف المبيع	عدد الطلب	القيمة بالفرد	الإجمالي
الطباعة والسحب	10 ورقة مطبوعة	400F	4000 F
التصوير العادي	500 ورقة تصويرية	20F	7.5000 F
التصوير الملون	15 ورقة تصويرية	400F	6000 F
PHOTO 4*4	5 صورة مصورة	1500F	7.500 F
البرمجة والتصميم	1 برمجة أو تصميم	5000F	5000 F
التغليف والتجليد	2 تغليف او تجليد	3000F	6000 F
TOTAL			35.000F

• المصاريف الشهرية السنوية:

نوع المصاروف	التكلفة الشهرية	مجموع شهرية	التكلفة السنوية	مجموع سنوية
إجار المكتب	90.000F	12	1.080.000F	-
البنزين	60.000F	12	720.000F	-
الضرائب	30.000F	12	360.000F	-
الأوراق والحبير ومشتريات	175.000F	12	2.100.000F	-
مصاروف المأكولات	75.000F	12	900.000F	-
مصاروف العمال	200.000F	12	2.400.000F	-
= TOTAL		630.000F		7.560.000F

إجمالي الدخل وصافي الدخل اليومي والشهري والسنوي

• إجمالي الدخل:

الدخل اليومي	الدخل الشهري	الدخل السنوي
35.000F	1.050.000 F	12.600.000F

(صافي الدخل الشهري: الدخل الشهري - المصاروف الشهري)

صافي الدخل الشهري: $630.000F - 1.050.000F = 420.000F$

صافي الدخل الشهري = 420.000F

(صافي الدخل السنوي = الدخل السنوي - المصاروف السنوي)

صافي الدخل السنوي = $12.600.000F - 7.560.000F = 5.040.000F$

صافي الدخل السنوي = 5.040.000F

-12- جدول سداد القرض خلال 18 شهر

البيان	القرض في بداية شهر	القسط الثابت	الفائدة	الأموال مستحقة	القرض في نهاية شهر
الشهر الاول والثاني	1.800.000F	200.000 F	220.000 F	420.000 F	1.600.000 F
الشهر الثالث والرابع	1.600.000	200.000 F			1.400.000 F
الشهر الخامس والسادس	1.400.000	200.000 F			1.200.000 F
الشهر السابع والثامن	1.200.000	200.000 F			1.000.000 F
الشهر التاسع والعاشر	1.000.000	200.000 F			800.000 F
الشهر الحادي والثاني شهر	800.000 F	200.000 F			600.000 F
الشهر الثالث والرابع شهر	600.000 F	200.000 F			400.000 F
الشهر الخامس والسادس شهر	400.000 F	200.000 F			200.000 F
الشهر السابع والثامن شهر	200.000 F	200.000 F			-
الإجمالي	-	1.800.000F			

ملحق رقم (2)

أرشيف مستندات الهيئة الوطنية لترقية العمل ONAPE